الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

تيار اليسار الثوري

العدد الثالث عشر – آذار ٢٠١٣

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

حكومة إنتقالية... لمن ؟

مع تزايد رقعة الاراضي «المحررة» من بوتقة النظام البرجوازي الدكتاتوري، وحجم الدمار الهائل الذي تتعرض له بسبب القصف المتواصل لها من قوات النظام وتدميره للبنى التحتية ولكل اركان الحياة الاجتماعية فيها، يزداد عدد المجالس المدنية والمحلية، التي تحاول ادارة الشؤون الحياتية والمعيشية للسكان ، في حين تتابع التنسيقيات عملها كهيئات للتنظيم الذاتي للحراك الشعبي و تشكل كتائب المقاومة الشعبية المسلحة الديمقراطية التي تضم الجماهير التي حملت السلاح اضافة الى الجنود المنشقين دورها في مواجهة الة القتل للنظام الدكتاتوري، وهنا نستثني الجهاديين والاسلاميين المدعومين من ممالك النفط، وهي مجموعات اقلوية تنشد لشئ اخر : دولة اسلامية ، وهو مشروع رجعي لم تقدم الجماهير الثائرة التضحيات من اجله بل من اجل الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

يقع على عاتق الحكومة الثورية المؤقتة المنشودة التعبير عن هذه المكونات الاجتماعية للثورة الشعبية : اي عن العمال والفلاحين الفقراء والجنود. لا ان تكون لعبة وصفقة تتم بطلب قطري او سعودي او تركي في احد فنادق اسطنبول، تقف ورائها جماعة الاخوان المسلمين، التي اصبحت تشكل عبئا وعائقا على طريق انتصار الثورة نتيجة انتهازيتها وارتباطها العضوي بالدول الرجعية وخاصة قطر ، واستخدامها الدنيئ للضخ المالي والاعلامي للدول المذكورة من اجل شراء ولاءات لها في صفوف الجماهير وهو ما ادانته المظاهرات العديدة. ان حكومة هيتو الاخوانية–الليبرالية التي تشكلت بطلب قطري وبمناورة خسيسة للاخوان المسلمين رفضها الجيش الحر كما رفضها الحراك الشعبي.

انها بذلك تصبح احد مكونات الثورة المضادة التي يصبح واجبا علينا اسقاطها مثلها مثل النظام الدكتاتوري. ندعو لحكومة مؤقتة ثورية، تعبر عن سلطة الشعب الثائر.

الثورة... سنة ثالثة

ها هي الثورة الشعبية العظيمة تدخل عامها الثالث، في سياق من التضحيات الهائلة والدمار والعذاب والتهجير،وهاهي الثورة توسع نطاق الاراضي «المحررة» وتضيف الخناق على نظام الطغمة المتهالك، وتقترب اكثر فاكثر من النصر.

ولكن رغم الجعجعة الكبيرة التي نسمعها عن الدعم الاقليمي والدولي لكفاح الشعب السوري، لكن علينا ان نقر بحقيقة واضحة ان ثورتنا ثورة يتيمة، وكثير من ادعياء صداقتها يغدرون بها.

فاعطاء الائتلاف الوطني مقعد سوريا في الجامعة العربية له قيمة رمزية ضئيلة فحسب، فهذه الجامعة مؤسسة مهترئة لانظمة فاسدة تثور الجماهير ضدها، والدعم بالسلاح والمال يكاد ينحصر في دعم مشايخ قطر والخليج للمجموعات الجهادية وللاخوان المسلمين، الذين يشكلون مع نظام الطغمة الحاكمة مكونات الثورة المضادة، بين من يسعى الى خطفها او حرفها الى حرب «طائفية» وبين من يسعى بكل قواه الى سحقها. احد من هذه القوى لا يرغب بانتصارها باعتبارها ثورة تحرر لشعب من ربقة القمع والاستبداد والاستغلال من اجل مجتمع متحرر يقوم على العدل والمساواة.

ثورتنا ثورة عظيمة حقا، فهي لا تواجه فقط نظاما قاتلا من ابشع الانظمة لا يتردد في التعامل مع شعبه كعدو يعمل على سحقه بكل انواع الاسلحة والصواريخ، ولكنها عظيمة اكثر لانها استطاعت ان تمنع كل اطراف الثورة المضادة المذكورة من تحقيق مأربها والحفاظ على مطالبها الاصيلة بالتحرر والمساواة والعدل.

التحديات التي تواجهها الثورة الشعبية عديدة، ومنها سلوك عدد من القوى الجهادية والاسلامية التي تحاول ان تفرض رؤيتها وممارساتها الاجتماعية في المناطق المحررة والتي اجهضت حتى الان فقد احتجت الجماهير عليها في حلب والميادين والقصير وغيرها من المدن، كما انها تواجه السلوك اللصوصي والمنحرف لبعض المجموعات المسلحة التي تتصرف كعصابات وليس كثوار، وتواجه الحصار والدمار والمناورات ونفاق من يسمى من دول «اصدقاء» الشعب السوري، التي رغم وعودها لم تقدم تسليحا يذكر للقوى الديمقراطية في المقاومة الشعبية بينما يتدفق السلاح والمال للجهاديين والاسلاميين.

ورغم كل هذه التحديات، فالشعب السوري عارف طريقه، وتسير الثورة في سياقها الوطني والاجتماعي الاصيل، من اجل اسقاط نظام الطغمة الحاكم وبناء سوريا الحرة والديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية، من اجل سلطة العمال والفلاحين والكادحين.

كل السلطة والثروة للشعب.

من شهداء اليسار الثوري في الثورة السورية

الرفيق كاظم أبازيد
الطبيب ، النبيل ، الإنسان ، المتواضع ، خفيف الظل ، صاحب الابتسامة الجميلة .
اعتقل اكثر من مرة كان من اوائل الاطباء الذين لبوا نداء الوطن والثورة, اطلق علية النار من الايام الاولى عندما ذهب مسرعا لعلاج الجرحى في ٢٠١١/٣/٢٣ بما يسمى ليلة اقتحام الجامع العمري
أبى ان يترك وطنه ، بقي هنا ليروي بدمائه الطاهرة تراب هذا الوطن ..
اليوم في ١٤ شباط ٢٠١٣ اغتالته أيدي الغدر، حيث اقدمت قوات النظام الدكتاتوري باعدامه ميدانياً
أيها الشهيد ... ايهاالرفيق ... أيها الطبيب ... أيها الإنسان
« فلترقد بسلام »
٢٠١٣/٠٢/١٤

كلمات من المعتقل

متيّم بكِ ياسوريا ومنذ الصباح أحاول جمع كلماتي لأصف هذا الشعور لقد تجمّدت مشاعري أمام روعتك و أمام ما يحدث لي من أجل حريّتك كم أعشق ياسمينك.. كم أحنّ إلى التجوّل في أزقتك و حاراتك كم أحن إلى ذلك الماضي.. الماضي الذي ليس ببعيد.. و لكن.. بجنون جديد.. لأجلك سوف أبذل الغالي و النفيس لأعيد براءة الياسمين بعد غياب طويل بكِ نبتدي و إليكِ نعودُ و من فيضِ أفضالكِ نستزيد...

جريدة عنب بلدي

استشهد مساء الثلاثاء ١٢ آذار ٢٠١٣ الزميل الصحفي أحمد خالد شحادة عضو مجلس إدارة جريدة عنب بلدي ومدير تحريرها، وذلك بقصف صاروخي استهدف مكان تواجده في داريا.
التحق أحمد منذ بداية الثورة بمجموعة الشباب السلمي في داريا واشترك في معظم المظاهرات والفعاليات الثورية في المدينة، وساهم في نشاطات أخرى متنوعة على الصعيد الإغاثي والإنساني، ثم شارك بتأسيس المجلس المحلي لمدينة داريا وشغل عضوية في المكتب الإغاثي فيه.
انضم أحمد شحادة (٣٢ عامًا) بشكل سري لفريق عنب بلدي بعد أشهر من انطلاقة الجريدة وعمل مديرًا للصفحة الاقتصادية فيها (سوق هال)، ثم عمل في غرفة التحرير وأشرف على كتابة الافتتاحية الأسبوعية للجريدة، كما كان مشرفًا على التدقيق اللغوي. وانتخب أحمد خلال ذلك الوقت عضوًا لمجلس الإدارة الذي استمر فيه لثلاث دورات متتالية وحتى اليوم (تاريخ استشهاده). وقد كان لانضمامه لفريق العمل أثر واضح في رفع سوية المحتوى الصحفي للجريدة، لما يمتلك من قوة فكر وقدرة أدبية وبُعد نظر سياسي.
تخرج أحمد من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عام ٢٠٠٣ ثم حصل على درجة الدبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي ثم عمل مساعدًا في الشؤون الاقتصادية في بعثة المفوضية الأوربية في دمشق، ثم تقدم لدراسة الماجستير دون أن يستطيع نيل الدرجة بسبب بدء الثورة والتحاقه المبكر بها.
اعتقل أحمد مرتين خلال الثورة، كانت الأولى أثناء مظاهرات الجمعة العظيمة في داريا واستمرت شهرًا والثانية في شهر تموز ٢٠١١ واستمرت لستة أشهر، دون أن يثنيه ذلك عن متابعة نشاطاته بشكل ميداني وخصوصًا على الصعيد الإغاثي، وقد أصر أحمد على البقاء في داريا أثناء الحملة العسكرية الحالية على المدينة رغم ازدياد المخاطر على أمنه وحياته وذلك لإيمان كبير لديه بأن نجاح العمل الإغاثي مرتبط بالمتابعة الحثيثة وبشكل شخصي.

الرحمة لروحك الطاهرة أيها الشهيد .. احمد شحادة

تيار اليسار الثوري

خاطرة

مع بداية الثورة الشعبية في سورية والتي كسرت حاجز الخوف مع أول شخص تظاهر و نادى بالحرية ...كانت الحاجة ملحة لوجود شكل تنظيمي أوهيئة جامعة لكافة توجهات وأطياف الشعب السوري قادرة أن تعبر عن طموحات الشارع الثائر وترتقي لمستوى تضحياته... فبدأ الحديث عن تشكيل مجلس إنتقالي في الخارج... وفي الداخل شكلت تنسيقيات ثورية لكل مدينة وقرية في سورية وشكلت مكاتب إعلامية وإنشأت صفحات على شبكات التواصل لنقل أخبار كل منطقة ولتوثيق الإنتهاكات التي تقوم بها قوات النظام الهمجي وكانت تنسيقيات الثورة تعمل على الأرض ملمة بتفاصيل أي حدث لأن المسؤول عنها هو الشباب المتظاهر الذي يتظاهر و يصور و ينقل الخبر في الوقت نفسه وكثير منهم استشهد وآخرين جرحو أو إعتقلو... وكل هذه النشاطات ضمن إمكانيات محدودة جدا» و يمكن وصفها بالإمكانيات الذاتية من دون أي دعم يذكر... فالهاتف الجوال هو المصور والصحفي والإعلامي ...ومع كل هذه التضحيات لشباب الثورة في الداخل وما واجهوه من قمع وتضييق لم ترتقي المعارضة في الخارج لأدنى مستوى من تضحيات الشعب الثائر في الداخل ..فبعد تشكيل مجلس وطني لمجرد التشكيل وبعد أن أثبتت قياداته فشلها السياسي الذريع وكثرة أخطائها كانت الدعوة لتوحيد المعارضة والحاجة لذلك قد بلغت ذروتها فكانت ولادة الإئتلاف الوطني بشكله الحالي ولادة غير طبيعية تحت تأثير ضغوط دولية وشعبية وحتى الأن لم يقدم أي جديد والأخطاء تراكمت وفي بعض الأحيان تغلب المصالح الشخصية وإرتباط بعض قياداته بدول معروفة لها مشروعها الخاص... فنحن الآن بحاجةلحملة تطهير ثورية إن صح التعبير وإبعاد أي شخص أو جهة تدعي أنها ثورية و هي لاتقدم شيئ للثورة بل تأخذ منها الكثير وعلى الشخصيات الوطنية في الخارج أن تذكر الأخطاء وتتلافى أسبابها وتعري أي طرف يسعى لإقامة مشروعه الخاص بعيدا» عن مشروع الشعب الثائر في سورية حرة وعادلة ...

بقلم عروة ر.

فلتسقط كل المحاكم الشرعية ان كانت تعمل باسم النظام ام باسم الثورة

استخدم الدين في خدمة سلطة فاسدة والان في خدمة بعض لصوص الثورة

الحر يقبض على عدد من «مهربي الغذاء» في إدلب والرقة

أحالهم إلى المحكمة الشريعة

أفادت مصادر خاصة لـ «زمان الوصل» أن الجيش الحر ألقى القبض على عدد من المهربين في ريف إدلب وريف الرقة، بعد إنذارهم بضرورة عدم تهريب المواد الغذائية من سكر ورز ..الخ.

وذكرت المصادر أن المهربين تم احتجازهم وإحالتهم الى المحكمة الشرعية في المناطق التي تم إلقاء القبض فيها على المهربين.

وأشار عدد من الأهالي في ريف إدلب إلى أن إلقاء القبض على المهربين تم بطريقة عشوائية ولم يخلُ من العفو عن بعض أقارب قياديين في الحر.

ودعا الأهالي إلى ضرورة التخلص من نزعة أقارب السلطة والبعد عن التشبه بأخلاقيات نظام الأسد في التعامل مع المواطنيين من قبل بعض القادة في الحر.

يشار إلى أن المحكمة الشرعية في ريف إدلب كانت أفتت في وقت سابق بجواز تهريب النحاس إلى تركيا كغنائم حرب لأحد القادة الميدانيين في الحر، كما نقل عن بعض العاملين فيها بأنهم أجازوا التهريب على الخصوص وليس على العموم.

تقرير: ١,٥ مليون خارج العمل بسبب الأحداث

في حلب – رويترز

كشف تقرير صدر مؤخراً عن «المركز السوري لبحوث السياسات» ارتفاع معدل البطالة في سورية بشكل قياسي خلال الأزمة ووصل إلى ٣٤,٩٪ مع نهاية ٢٠١٢ بزيادة تقدر بـ٢٤,٣ نقطة مئوية (من١٠,٦٪ إلى ٣٤,٩٪).

وبلغ تعداد العاطلين عن العمل بسبب الأزمة نحو ١,٥ مليون سوري (١,٤٦٨) يعيلون حوالي ٦ مليون شخص (٦,٠٦ مليون) معظمهم من فئة الشباب.

وأشار التقرير إلى زيادة الفقر في سورية بشكل كبير «دخل ٣,١ مليون شخص دائرة الفقر العام، منهم ١,٥ مليون دخلوا دائرة الفقر الشديد» وتختلف خارطة الفقر ومعدل البطالة من منطقة إلى أخرى بحسب سخونة الأحداث التي تشهدها، ولاحظ التقرير أن معظم الذين فقدوا أعمالهم هم من الشباب.

وأرقام رسمية..

كما تشير أرقام مكاتب الشغيل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لطلبات الحصول على وظيفة، بحسب الإحصائيات الرسمية للعام الماضي حوالي مليون ونصف المليون طالب للعمل وفقاً لما نشرته إحدى صحف الحكومية.

ففي محافظة حلب بلغ العدد ٢٢٦٦٥٢ مسجلاً بالأرقام بينهم ١٩١٩٨ جامعات و٦٩٩٦٨ معاهد وثانوية عامة و٧٤١٩٦ عاملاً عادياً و١٥٠٣٢ مهنياً و٢٣٠٤١ مسجلاً يحمل الشهادة الإعدادية.

وتأتي حمص في المرتبة الثانية من حيث عدد المسجلين بواقع ١٨٧١٦٧ مسجلاً، جلهم يحملون الثانوية العامة أو هم عاملون عاديون، تلتها اللاذقية بـ ١٧٢٦٥٤ مسجلا، ثم حماة بـ ١٦٨٢٣٢ مسجلا بعدها دمشق بـ ١٣٧٢٩٠ مسجلا واحتلت المركز الأخير محافظة القنيطرة بـ ١٤٠٣٤ مسجلاً.

وتشير المعلومات–بحسب الصحيفة الرسمية – أنه يبلغ عدد الذين تم تعيينهم من هؤلاء ١٠٤٢١ من حملة الإعدادية و١١٦٠٣ مهنيين و١١٢٤١ سائقاً و٢٤٧٣١ عاملاً دائماً في دمشق.

أي ما مجموعه تقريباً ٥٨ ألف من أصل ١,٥ مليون عاطل عن العمل.

عشرات الآلاف من العمال السوريين

يعودون إلى صفوف العاطلين

الغلاء شطح بعيداً ... والدخل انكمش إلى درجة انعدامه ... وماذا بعد ؟

دمشق – سيرياستيبس

يبدو العمال الحلقة الأضعف في مشهد الخسائر التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية السورية من صناعة وتجارة وسياحة فمع توقف – عدد كبير قد لا يبدو حصره سهلا – من المنشآت سواء العامة أوالخاصة عن العمل، تعرض عشرات الألاف من العمال للتسريح والتوقف عن العمل جراء توقف المنشآت وسرقتها وحرقها وفكها وترحيلها لخارج البلاد وجراء الظروف الأمنية التي لا تسمح بوصول العامل لمكان عمله ولرب العمل باستمرار عمل منشآته.

و أشارت مذكرة أعدها اتحاد العمال – التابع للسلطة–إلى وجود صعوبات متزايدة أمام استمرار عمل المنشآت القائمة وللعلم فإن عدد المنشآت الصناعية المرخصة تراكمياً في البلاد يتجاوز ٣٥ ألف منشأة يضاف إليها ١٠٠ ألف منشأة حرفية مرخصة تشغل بشكل نظامي أكثر من ٣٥٠ ألف عاملا، إلى جانب القطاع العام الإنتاجي بكافة فروعه والقطاع الخدمي أيضاً.

يضاف إليها منشآت استثمارية تشغل نحو ٥٠ ألف عامل أيضاً

وأشارت المذكرة الى وصول عدد العمال المسرحين وفق إحصائيات التأمينات الاجتماعية للمسجلين لديها ١٣٠ ألف عاملاً، وهناك نحو ٣٥٪ من قوة العمل السورية البالغة ٥,٤ ملايين شخص تعمل في قطاعات العمل الخاص غير النظامي وعددهم لا يقل عن ٢ مليون مواطن، وهؤلاء خسر قسم كبير منهم أعمالهم الحرفية والخدمية والتجارية بسبب الأحداث الراهنة، حسب وصف المذكرة ،وفي كل ذلك يواجه العمال وأسرهم الغلاء وارتفاع الأسعار هذا عدا عن تأثر الوضع الاقتصادي بالعقوبات وقللت من فرصه خاصة مع نشوء طبقة واسعة من تجار الأزمة المحتكرين منهم و الفاسدين.

٢٠١٣/٠٣/١١

ألف باء الاشتراكية

ما هو الدياليكتيك؟

بوجه عام، ينتاب المناضل/ة، أول ما يصادف كلمة «دياليكتيك»، انطباع أن الأمر يتعلق بمفهوم معقد. إذ غالبا ما يستعمله أستاذ جامعي، أو مناضل متقدم في السن، وذلك لتفسير فكرة تبدو متناقضة، ومستعصية عن الفهم. على سبيل المثال «لا يمكن تغيير المجتمع عن طريق الانتخابات، ولكن على الثوريين المشاركة في الانتخابات... إنها مسألة دياليكتيكية!» أو « نناضل من أجل إقامة عالم بدون عنف، لكن يجب استعمال العنف لبلوغ ذلك... إنها مسألة دياليكتيكية!»

من المفهوم أيضا أن بقاء التفسير عند هذا الحد، سيجعل المناضل/ة الشاب يستنتج بسهولة أن الدياليكتيك مفهوم غامض يفيد في تبرير كل شيء وأي شيء...

وفي الواقع،الدياليكتيك طريقة تفكير، ومنهجية لفهم الواقع بقصد التمكن من استيعابه على نحو أقرب مما هو عليه فعلا. وهو، من حيث أسسه، بسيط للغاية، وكل فرد يفكر بشكل دياليكتيكي يوميا مرارا عدة دون تبين ذلك. ومن جهة أخرى غالبا ما يمكن كشف فكر غير دياليكتيكي في استدلالات وظيفتها تبرير نزعة المحافظة والحفاظ على النظام.

مبادئ

كل شيء في حركة. هذا طبعا صحيح عندما يقع حدث فجأة كتشييد بناية، وتأسيس نقابة، وشن إضراب. ولكن الأمر صحيح أيضا بالنسبة للأشياء التي تبدو جامدة. قال الفيلسوف الإغريقي هرقليطس «لا نسبح في نفس النهر مرتين». وفي الواقع يتدفق الماء باستمرار، وتتغير أشكال التيارات المائية الخ. وحتى منزل مضت عليه مائة سنة يشهد تغييرات، تبدلات على واجهته، وقد تتصدع عوارضه تدريجيا، إلى أن يتشقق جداره يوما ما، ثم ينهار. ما هو صحيح بالنسبة لنهر ينطبق بالأحرى على حزب سياسي (الذي يتغير أعضاؤه، وتتبدل أيضا توجهاته، ونشاطه) أو طبقة اجتماعية. وحتى منظمة عتيقة جدا وقائمة على عقائد جامدة مثل الكنيسة الكاثوليكية تتغير باستمرار، وتشهد صراعات خفية أحيانا، وأزمات مفتوحة أحيانا أخرى...

يبدو هذا، وقد قيل على هذا النحو، أمرا جليا. غير أنه غالبا ما يُزعم في وسائل الإعلام والمدرسة والكتب، أن ثمة «مؤنث أبدي»، و«طبيعة بشرية»، الخ. وقد يكون حدث ما يخص بلدين موضوع تبرير ارتكازا على «الطابع القومي» لهؤلاء وأولئك، وغالبا بالاستشهاد بأمثلة تاريخية عريقة لكن منتقاة بعناية. وبما أن الإيديولوجيين الرجعيين مضطرون مع ذلك للاعتراف بوقوع أحداث، تراهم يرتدون إلى رؤية قوامها «تكرار أبدي» للأحداث: إن سيرورة الصراع الاجتماعي، والإضراب والثورة، يمكن أن تحدث، ولكن لا يمكنها أن تحصل سوى على طريقة واحدة. على سبيل المثال تصبح الستالينية نتيجة حتمية لكل ثورة بسبب «طبيعة الشيوعية»، ومن المستبعد مستقبلا أن تفضي ثورة إلى نتيجة مغايرة...

لا يتغير كل شيء وحسب، بل أيضا يتغير كل شيء تبعا لتفاعل عناصر مختلفة. ها هو النهر يغير مجراه من سنة إلى أخرى: لماذا؟ لأن النهر شهد فيضانا، وأن هذا الفيضان بدوره سبب انهيار حواجز، و هذا الانهيار بدوره غير هندسة المنطقة، ما أدى بالنهر إلى تغيير مساره.

شهدت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ازدهارا في متم القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين. وردا على ذلك اعتمدت الطبقات المهيمنة استراتيجيات مبنية على تسويات واستقطاب قادة هذه الأحزاب. بلغت هذه الاستراتيجيات ذروتها مع إدماج هؤلاء القادة في مختلف «الاتحادات المقدسة» خلال الحرب العالمية الأولى. وغيرت هذه الاستراتيجيات بدورها طبيعة لهذه الأحزاب الداخلية، وطورت البيروقراطية فيها، الخ.

مثال آخر: تَكسر أنفي: لماذا؟ لأنني أهنت جاري، و هذا الأخير وجه لي لكمة مباشرة بيده اليمنى ردا على ذلك، والآن أنفي مكسر.

كما يمكن، بصدد كل مثال، تحليل التطور الجاري من وجهة نظر معاكسة: المنطقة التي تغيرت بفعل تفاعلها مع النهر، والطبقات الاجتماعية التي تغيرت بسبب تفاعلها مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وجاري التي تغير مزاجه وأصيب في يده نتيجة مشاجرتنا.

هنا أيضا، يبدو كل ذلك جليا بما فيه الكفاية. ولكن غالبا ما يجري في التحليل تجاهل التفاعل مع العناصر الأخرى، فتاريخ الفن والتاريخ السياسي والاقتصادي لبلد ما يجري تدريسهما كمسألتين منفصلتين تماما، ويجري تحليل الثورة الروسية دون اعتبار السيرورة الثورية بالمجر أو بألمانيا أو عدوان الجيوش الأجنبية الأربعة عشر خلال الحرب الأهلية، وتعرض وسائل الإعلام الحركات الاجتماعية بمصر والكفاح من أجل تحرير فلسطين كعنصرين لا يتبادلان التأثير، الخ.

إن واقع تغير كل شيء باستمرار تبعا لتفاعل عناصر عديدة يعني من جهة أن كل شيء يتشكل بفعل ما يتناقض معه، ومن جهة أن كل شيء يضم في داخله بالذات تناقضات. وهذه التناقضات بالضبط هي التي تجبره على أن يكون في حركة دائمة. هكذا، جلي أن وعي الطبقة العاملة يتشكل بفعل مكانتها في المجتمع، و نتيجة الاستغلال والاضطهاد من قبل الطبقة المهيمنة –هذا التأثير يولد فيها تبنيا لأفكار الطبقة المهيمنة، أو أفكارا تتناقض معها. بفعل هذا، يولد التعارض بين العمال والبرجوازية تعارضا بين العمال أنفسهم –على سبيل المثال بين المضربين وغير المضربين في أثناء حركة نضالية ما. ويمكن أيضا كشف هذا التناقض بين أجزاء مختلفة من وعي عامل فرد. وقد سمى الثوري الايطالي أنطونيو غرامشي هذه الظاهرة بـ«الوعي المتناقض» ورأى فيها مصدر النزعة الإصلاحية [١].

علم الحركة

يتيح لنا هذا المثال الأخير رؤية مدى فائدة فكر دياليكتيكي بالنسبة للمناضلين الثوريين: إذا كانت الإصلاحية معطى جامدا، وفكرة قد تأتي مباشرة من القادة الإصلاحيين ويقبلها العمال كتلة واحدة، فإن ثمة قليل من الأمل في إقناع معظم العمال الإصلاحيين –وبالتالي قليل من الأمل في اندلاع ثورة يوما ما. ولكن إذا جرى تحليل الإصلاحية بما هي النتيجة غير الثابتة لتأثيرات متناقضة، نفهم بيسر أن من الممكن تماما أن يختل التوازن الهش الخاص بهذه الإصلاحية، تبعا لوضع الصراع الطبقي و أنشطة المناضلين الثوريين. و إنه لنموذجي أن يحدث التغيير على نحو سريع جدا: يمكن لتجربة سلطة العمال الجماعية، وقمع الدولة، والصلة بالأفكار الثورية أن تتضافر وتساعد على التخلي عن الأفكار الإصلاحية التي كانت قائمة لعقود.

وكذا في النضال الثوري ذاته، يجب على التحليل الدقيق لاختلالات جهاز الدولة وتوتراته وللطبقة الحاكمة، أن يتيح في كل لحظة توجيه فعل نضالي يسرع ردود فعل متسلسلة تسير في الاتجاهات المأمولة: إضراب عام، شل جهاز القمع، تنامي ثقة العمال، تصدعات في صفوف الطبقة الحاكمة، وانضمام قسم من الجيش إلى صفوف الثورة، الخ. وكل حدث يطرح مشاكل جديدة، وفي الآن ذاته مخاطر جديدة وأسس تقدم جديد.

سلفيستر جافار

١٤ يونيو ٢٠١١

حول تسليح المقاومة الشعبية في سوريا

لا يمكن النظر الى الوضع في سوريا على انه يقتصر على مأساة كبرى بسقوط اكثر من ٧٠ الف شهيدا وقصف ودمار هائل للمدن «المحررة» بالطائرات وصواريخ سكود، وتشريد اكثر من اربعة ملايين نسمة من النازحين واكثر من مليون نسمة من اللاجئين. لأن ما يفاقم من هذه المأساة العظيمة لواحدة من اعظم ثورات العصر هو معرفة ان الدكتاتورية الحاكمة في سوريا ما تزال تمتلك قوة دمار كبيرة رغم الضعف الشديد الذي بدأ يعتريها، مع التقدم المتواصل لإنجازات الثورة الشعبية.

في حين أن الدعم الموعود من الدول «الصديقة « للشعب السوري للمقاومة الشعبية المسلحة تبقى هزيلة وضحلة مقارنة بالدعم الكبير الذي تقدمه دولتي قطر والسعودية للإسلاميين الذين يسعون الى حرف الثورة من سياقها العام السياسي والديمقراطي والاجتماعي الى مجرد «صراع» طائفي ،وكان نظام الطغمة هو البادئ في محاولة حرف الثورة في هذا الاتجاه الديني والطائفي، ولكن كل هذه المحاولات باءت حتى الآن بالفشل، بفضل مواقف الغالبية العظمى من الحراك الثوري والجيش السوري الحر اللذين يحافظان على المسار الثوري الأصيل. وقد ندد الاخير مرارا بشحة المساعدات المالية والعسكرية التي تقدم له.

هذا في الوقت الذي يمتلك فيه النظام ترسانة اسلحة هائلة ويتلقى مساعدات مالية وعسكرية ضخمة من حلفائه، وقد اصدر معهد استوكهولم الدولي لدراسات السلام تقريرا مؤخرا اشار فيه الى زيادة كبيرة في «استيراد سوريا للأسلحة التقليدية خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠٨–٢٠١٢) بنسبة ٥١١ بالمئة» وان سوريا(النظام) يتلقى ١٠٠ من توريدات الاسلحة في العالم « ٧١ ٠٠ منها يستوردها من روسيا و ١٤ ٠٠ من ايران و ١١ ٠٠ من بيلاروسيا».

في هذا السياق جاءت دعوة كلا من حكومتي فرنسا وبريطانيا الى تسليح «المعارضة المسلحة غير الجهادية»، لكن الاتحاد الاوربي لم يعط بعد موافقته على هذا الطلب، في الوقت الذي اثارت فيه هكذا دعوة للتسليح ضجيجا واحتجاجا في اوساط اليسار.

من النافل التنويه بان دوافع هاتين الحكومتين لا تنبع بالضرورة من اعتبارات انسانية صادقة، فكما سبق ان وصف لينين، وعلى حق، هكذا حكومات فان « اسياد الدولة الرأسمالية يبدون حرصا على العدد الضخم من ضحايا الجوع والأزمة بنفس القدر الذي يبدي فيه قطار ادنى اهتمام بأولئك الذين يهرسهم في طريقه».

والحال، فان المقاومة الشعبية المسلحة بحاجة ملحة لأسلحة مضادة للطائرات وللدبابات من أجل وقف ألة القتل والدمار ولكي تستطيع انجاز اسقاط النظام (مع الحراك الشعبي) باقل ما يمكن من التكلفة الانسانية وبأقصر وقت ، دون ان تتخلى ، في الوقت عينه، عن رفضها المطلق لأي تدخل او وصاية خارجية، وهذا ما توضح من تصريحات معاذ الخطيب الرئيس المستقيل للائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة يومي ٢١ و ٢٢ أذار الجاري، بالرغم من أن هذا الائتلاف يحوز على دعم ورعاية الدول الغربية والسعودية وقطر وتركيا، حيث جاءت تصريحاته لتعكس ارادة الاستقلال الشعبية للجماهير الثائرة التي لا يجرؤ احد او قوة سياسية، أيا كانت، على تجاوزها، باستثناء الجهاديين.

فقد أعلن الخطيب أن «جهات خارجية تمول وتستخدم جماعات متطرفة بما لا يخدم مصلحة البلاد» واشار الى ان « الولايات المتحدة وروسيا ثبت فشلهما في ليبيا وافغانستان والعراق» وطالبهما «بالكف عن التدخل في الشؤون السورية الداخلية...لأن سوريا والسوريين ليسوا حقل تجارب» ودعا الدول «التي تدعم الارهابيين بمئات الملايين من الدولارات الى سحب مجموعاتهم من البلاد».

لا شك بان تقديم الدعم العسكري اللامشروط للمقاومين الديمقراطيين والعلمانيين، وهم يشكلون الغالبية العظمى من الحراك الشعبي والمسلح، انما هو ضروري ولازم من اجل انتصار ومآل تقدمي وديمقراطي وسريع للثورة الشعبية.

وانه لمفيد استعادة تجارب كفاح الشعوب في عصرنا، والتذكير بان موقف حكومة بلوم الفرنسية بعدم تسليح الجمهوريين خلال الحرب الاهلية الاسبانية في عامي ١٩٣٦–١٩٣٩ ساهمت الى حد كبير في تحديد تكلفتها ونتيجتها : ٤٠٠ ألف قتيل وقيام دكتاتورية فرانكو البشعة. والحال نفسه جرى في الحرب الاهلية اليونانية ١٩٤٦–١٩٤٩ بعدم تسليح المقاتلين الشيوعيين ، فكانت التكلفة والنتيجة: ١٥٠ ألف قتيل وقيام دكتاتورية الجنرالات الدموية.

الموقف الاشتراكي الثوري هو: نعم للتسليح اللامشروط للقوى التقدمية والديمقراطية في السيرورة الثورية الجارية في سوريا.

غياث نعيسة
٢٠١٣/٣/٢٦

تقرير عن المجالس المحلية

قدمت الهيئة العامة للائتلاف الوطني خلال اجتماعها تقريراً حول المجالس المحلية في سوريا « تحدثت فيه عن بدايات الثورة التي تزامنت معها الأزمة الإنسانية بسبب بطش النظام، والذي أدى إلى تضرر عدد هائل من الأشخاص في كل مدينة وقرية تقريباً. وبدأ الناس بتقديم بعض الخدمات الأساسية للمحتاجين منهم، ولكن مع اتساع الاحتياجات لم يعد يستطيع الأفراد أو المجموعات الصغيرة الاستمرار بتقديم الخدمات دون التعاون والتنسيق مع الآخرين.

من هنا نشأت المجالس المحلية لتعبر عن شعور المواطنين بالمسؤولية وعن قدرتهم على استلام زمام المبادرة في إدارة شؤونهم اعتماداً على كوادرهم وخبراتهم وطاقاتهم الذاتية، وبالتالي تكذيب الدعاوى المتعلقة بحتمية وقوع مناطقهم في الفوضى والإهمال الكامل في غياب نظام الأسد.

وهو مايدفع إلى التأكيد على الضرورة الاستراتيجية لمشروع المجالس المحلية، وعلى أهمية دعمها بجميع الأساليب ومن مختلف الأطراف، تحت السقف الوطني الخالص وبعيداً عن أي اعتبارات حزبية أو عرقية أو أيديولوجية، باعتبارها النموذج العملي الذي يكذّب مقولة (شيوع الفوضى والانفلات) بسبب الحالة الثورية حالياً أو بسبب سقوط النظام. فكل الكلام عن إمكانية وجود الاستقرار والأمن في سوريا وعن قدرة السوريين على إيجاد (بديل) لنظام الأسد يؤمن للناس حاجاتهم المعيشية ويبني عملية تنمية، كل هذا الكلام سيبقى (نظرياً) وفاقداً للمصداقية في غياب هذا المثال العملي الذي يثبت للشعب السوري أولاً، ثم للنظام العالمي إمكانية وجود ذلك البديل.

وتمثل المجالس المحلية في سوريا حالياً الهيكلية الإدارية لتسيير الحياة اليومية للمواطنين في غياب الدولة، لكنها تُبنى وتتطور بحيث تصبح تدريجياً النواة الأساسية للإدارة المدنية التي تُعتبر الركيزة المحلية للدولة الجديدة في سوريا المحررة. وهي تتواجد حالياً بأشكال مختلفة سواء في المناطق التي لاتزال تحت سيطرة النظام أو تلك التي خرجت عنها. وتُدار بشكلٍ كلي من قبل أهالي المنطقة.

القيادة والتمثيل

وأوضح التقرير أن القيادة كانت للأشخاص والمجموعات التي استطاعت أن تقدم خدماتها لعدد أكبر من المحتاجين وبطريقة أفضل وأكثر ديمومة، وكان أغلب الدعم المادي أو العيني يقدم من قبل أفراد سوريين داخل سوريا أو خارجها، إلى أن أصبحت الحاجة كبيرة وبدأت حملات جمع التبرعات في خارج سوريا والتي شملت أفراداً ومنظمات ودولاً. أما عن آلية اتخاذ القرارات فكان القرار فيما يخص التوزيع في أغلب الأحيان منوطاً بالشخص الذي يجلب الدعم بحسب اجتهاده.

لكن الحاجة ظهرت بعد ذلك لأن يتم توزيع الدعم بشكلٍ مدروس من ناحية، وبشكل عادل بعيداً عن المحاصصات واعتبارات الانتماء من ناحية أخرى. وهذه هي المهمة التي تحاول المجالس الارتقاء في أدائها على الوجه المطلوب لأنها الركن الأساسي في إثبات مصداقيتها الوطنية. ويواجه الناشطون التحديات بمزيدٍ من التنظيم والتنسيق مع مختلف المجموعات والشرائح الاجتماعية، ومن خلال الندوات والدورات التدريبية.

وبسبب الظروف الاستثنائية التي تعيشها سورية، فإن من المؤكد–حسب التقرير–أن عمليات الاختيار والتمثيل لايمكن أن تكون مثالية كما هو الحال في الانتخابات التي تجري في ظروف ملائمة،مؤكداً أن الجهود قائمة ومستمرة للوصول إلى أدق صورة ممكنة للتمثيل واختيار المسؤولين على جميع مستويات الإدارة في المجالس المحلية.

ولفت التقرير إلى حرص المجالس المحلية على أن تكون متصلة بشكل كامل بجماعات المعارضة الثورية سواء المدنية منها أو العسكرية. وإضافةً إلى الأهداف المحددة المذكورة أدناه، فإنها تلعب دوراً مهماً في الثورة من خلال تقديم الخدمات المدنية

لتلك الجماعات، كي تساعدها على استمرار عملها من خلال تأمين أسباب وظروف رعاية الحاضنة الشعبية لها في مختلف الظروف.

وأشار إلى أن الهدف الرئيس للمجالس المحلية في المرحلة الحالية سد الفراغ الذي تركته الدولة الغائبة من خلال تقديم الخدمات المدنية لأوسع شريحة ممكنة من المجتمع وبأفضل طريقة ممكنة، على أن تكون نواة البلديات المستقبلية والتي سترتبط بالحكومة المؤقتة والمنتخبة لاحقاً.

وأهم الأهداف ملء الفراغ الإداري والتنظيمي والخدمي، بمعنى إدارة مناحي الحياة المدنية في مختلف مجالات التعليم، النظافة، تأمين الماء والكهرباء والوقود، المعاملات المدنية، وتوزيع كافة المعونات التي تصل إلى المحافظة سواء من أفراد أو جماعات أو دول من خلال شبكات متخصصة في كافة مجالات عمل مكاتب المجالس المحلية ضمن معايير العدل والشفافية.

إضافة إلى تقديم الخدمات بحسب الحاجات المطلوبة الإغاثية، الطبية، الإعلامية، الدفاع المدني، القانونية، إعادة الإعمار، التطوير الإداري والمهني، وتقديم الخدمات الإعلامية المطلوبة سواء كان هدفها خدمة الحراك الثوري أو التواصل الاجتماعي المحلي والوطني بما يعزز قيم العيش المشترك وثقافة المواطنة.

ومن أهدافها أيضاً الحفاظ على مؤسسات الدولة والمرافق العامة والممتلكات الخاصة، وتحقيق حماية المدنيين بالتعاون والتنسيق مع الكتائب والمجالس العسكرية.

قيم العمل للمجالس المدنية

ويتضمن التقريرالتأكيد على زرع قيم العمل الأساسية من خلال التواصل والتدريب والمتابعة في كافة مستويات السلطة المدنية والمجالس المحلية، ومن تلك القيم الالتزام بأهداف الثورة السورية في تحقيق تطلعات الشعب، والاحترام المتبادل لتحقيق بيئة وظيفية متلاحمة يسودها الود والتعاون لتحقيق إنتاجية أفضل.

وترتكز القيم على العمل بروح الفريق التمسك بمنهجية العمل المؤسساتي الرشيد، وتشجيع الأعضاء على العمل كفريق، وعلى بناء جسور قوية مع كافة كيانات المجتمع المتوافقة مع تطلعات المجلس وأهدافه، وعلى الديمقراطية ومن خلال اتخاذ منهج التشاور والانتخاب في أساليب العمل وصنع القرارات بعيداً عن الاستبداد أو الممارسات السلطوية، كل ذلك ضمن إطار الأمانة والشفافية والتشاركية، والإبداع والابتكار والتواصل الفعال لتطوير شبكات مجتمعية تفاعلية وتحقيق اتصال بين كافة مكونات المجتمع وتعزيز التنسيق والتكامل الفعال، والمساواة في الحقوق بين السوريين دون أي تمييز على أساسٍ دينيّ أو عرقيّ أو قوميّ.

وكشف التقريرعن العديد من التحديات التي واجهت المجالس المحلية في عملها، أدت إلى ضعف أدائها، ويتم العمل على تجاوزها حالياً،وليس أقلها نقص الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات حيث أن المجالس المحلية تشكلت خلال الأزمة الراهنة وأغلب الأشخاص العاملين بها لم يقوموا بمثل هذه الأعمال سابقا، إضافة إلى الافتقار إلى الهياكل التنظيمية الواضحة من حيث المسؤوليات والصلاحيات، والافتقار إلى معلومات دقيقة يعتمد عليها في تقييم الاحتياجات وبالتالي رسم خطة عمل واضحة، والمعلومات هي من أكبر التحديات التي تواجه عمل المجالس المحلية حيث لا يوجد ضمن الظروف الراهنة سبل واضحة للتحقق من دقة وصحة المعلومات.

مراحل إنشاء المجالس المحلية

ويسترجع التقرير مراحل إنشاء المجالس المحلية، حين عُقد الاجتماع الأول مطلع أيلول عام ٢٠١٢ حضره ممثلون عن اللاذقية وحمص ودرعا ودمشق وريفها والدير والحسكة وإدلب، وفي جزئه لأخيرحضرممثلون عن حلب. وكان الاجتماع يهدف لمناقشة فكرة المجالس المحلية وفتح قنوات تواصل بين المحافظات لضمان تنسيق أفضل بين الثوار، ونتج عنه لجنة متابعة مشكّلة من ممثل عن كل محافظه بهدف وضع مسودة لنظام داخلي موحد بين المحافظات واختيار سبع أشخاص من كل محافظة ليكونوا نواة لهذا الجسم.

وعقد الاجتماع الثاني على مستوى لجنة المتابعة فقط بعد ٣ أسابيع تقريباً في إسطنبول حيث تم استعراض الوضع الثوري في كل محافظة وآلية التواصل لاختيار السبعة من كل محافظة، وحضر الاجتماع ممثلون عن اللاذقية وحمص ودرعا ودمشق وريفها والدير والحسكة وإدلب.

وعقد الاجتماع الثالث في أنقرة بعد أسبوعين تقريبا من الاجتماع الثاني وحضره ممثلون عن اللاذقية وحمص ودرعا ودمشق وريفها والدير والحسكة وإدلب وحلب وحماة، ووضعت في الاجتماع مسودة لنظام داخلي موحد كما تم التوافق على أن يقوم أعضاء لجنة المتابعة بالدخول للداخل لعرضه مباشرة على الثوار، وتم استعراض المرشحين السبعة، ثم تبلورت بشكل نهائي فكرة إنشاء مجالس محلية في كل محافظة بحيث يكون المنتدبون السبعة ممثلين خارجيين لهذه المجالس.

مجلس محلي لقرية حدودية بريف إدلب

أُعلن في قرية عقربات عن تشكيل مجلس محلي للقرية الواقعة على الحدود السورية التركية بريف إدلب يضم حوالي عشرة مكاتب مابين الإغاثة والمالية والخدمات والقضاء والأمن والتعليم والطب.

وقال النقيب عبد السلام عبد الرزاق ضابط الارتباط في المجلس لـ«زمان الوصل»: «تشكل المجلس على أساس يجمع شمل الأهالي من خلال تمثيل عائلاتهم، حيث تضم اللجنة التأسيسية ٢٠ عضواً يمثلون جميع عائلات القرية، وجاءت الحاجة لإنشاء المجلس نتيجة تزايد عدد النازحين».

وأكد الحاجة للتنظيم والخدمات بما يكفل ملء الفراغ الناتج عن غياب الدولة على المستويين الأمني والمعاشي «على أثر عقوبات النظام على المناطق المحررة بقطع كافة الخدمات وسبل العيش».

وعن المشاريع المقرر أن يقوم بها المجلس المحلي للقرية خلال الأيام القليلة القادمة، أوضح عبد الرزاق أن هناك دراسة لمشروع بناء فرن في القرية يخدم أهلها ومخيمات اللاجئيين االقريبة منها، التي تحتوي ٤٠ ألف لاجئ.

كما كشف عن المساعي لتأسيس مخفر شرطة لحفظ أمن القرية، إضافة إلى تفعيل المكتب القضائي من خلال هيئة نافذة تحظى باحترام جميع الأهالي، مشيراً كذلك إلى إمكانية إنشاء محولة توليد الكهرباء في القرية.

وعلمت «زمان الوصل» من مصادر متقاطعة في المجلس أن الأخير يعكف على دراسة أوضاع الأسر الفقيرة في القرية لتأمين احتياجاتها، كما من المتوقع أن يؤمّن مشروع الفرن الآلي عشرات فرص العمل لمن طردوا قسراً من الوظائف الحكومية».

وأكدت المصادر على وجود نواة حقيقة للتجربة الديمقراطية تجلّت بانتخاب رئيس المجلس، حيث أشارت المصادر إلى ترشح شخصين من أصحاب الكفاءة في الإدراة وتم اختيار أحدهما بفارق صوت عن الآخر.

يُشار إلى أن عدد سكان قرية عقربات حوالي ألفي شخص، وتعتبر خطوة إنشاء مجالس محلية في ريف إدلب من الخطوات المهمة على طريق بناء سورية الحرة.

ورقة نقاش
حول المجالس المحلية في سورية

بعض الأفكار الأولى التي خطها المثقف الشهيد عمر عزيز عن المجالس المحلية، وتكتسب اهميتها بالرغم من أنه طور عليها لاحقا من أنها تعد تأسيسية و لبنة أسست ملامح المجالس المحلية و دورها و أهميتها، كما ننشرها تحية لمثقف ثوري ترك بصمة لا يمحوها الزمن في مسيرة الثورة السورية.

مدخل: زمن السلطة وزمن الثورة

الثورة بحد ذاتها حدث استثنائي يبدل تاريخ المجتمعات كما تتبدل فيه الذاتيات البشرية. هي قطيعة في الزمان والمكان معا، خلالها يعيش البشر بين زمنين، زمن السلطة وزمن الثورة. أما انتصارالثورة فهو رهن بتحقق استقلالية زمنها لينتقل المجتمع الى عهد جديد.

دخلت الثورة في سورية شهرها الثامن ومايزال أمامها أيام من الصراع لاسقاط النظام وفتح مساحات جديدة للحياة. خلال الفترة التي مضت، استطاعت المظاهرات المستمرة أن تكسر هيمنة السلطة المطلقة على المكان. فسيطرة السلطة على الجغرافيا أصبح نسبيا الآن وإن اختلف نطاقها من منطقة الى أخرى ومن يوم الى يوم، ومن ساعة الى ساعة في اليوم ذاته. وكان لاستمرار التظاهر أيضا أن أنتج مجلسا وطنيا ضم طيفا واسعا من الحراك الجماهيري والتنظيمات والاحزاب السياسية، يعول عليه ليمثل شرعية تمثيلية بديلة للسلطة على المستوى العربي والدولي وليفعل الجهود اللازمة لحماية الشعب السوري من قتل النظام ووحشيته.

غير أن الحراك الثوري بقي مستقلا عن الأنشطة الحياتية للبشر ولم يتسطع أن يتداخل مع حياتهم اليومية. فهي مازالت تدار كما في السابق وكأن هناك «تقسيما يوميا للعمل» بين النشاط الحياتي والنشاط الثوري. ما يعني أن التشكيلات الاجتماعية في سورية تعيش تداخل زمنين، زمن السلطة الذي مازالت تدار فيه الانشطة الحياتية وزمن الثورة الذي يعمل الناشطون فيه على اسقاط النظام. لا تكمن الخطورة في ذلك بالتداخل بين الزمنين فهذا من طبيعة الثورات وإنما في غياب التلازم بين الخطين الحياتي والثوري للجمهور. فما يخشاه الحراك خلال الفترة القادمة هو أحد أمرين، ملل البشر من استمرارية الثورة لتأثيرها على أعمالهم وحياة اسرهم أو اللجوء الى استخدام مكثف للسلاح تصبح فيه الثورة رهينة البندقية.

بناء عليه، فبقدر ما تستقل التشكيلات الاجتماعية عن السلطة بفعل جهود البشر للفصل بين زمن السلطة وزمن الثورة، بقدرما تكون الثورة قد هيأت أجواء انتصارها. ولا بد من التذكير أن الاشهر الماضية كانت خصبة بتجارب متعددة تركزت على وجه الخصوص في مجالات الاسعاف الطبي والمساندة القانونية ونحن الآن بحاجة ماسة الى إغناء هذه المبادرات لتشمل المساحات الأوسع للحياة. فمزج الحياة بالثورة هو الشرط الملازم لاستمرارية الثورة وانتصارها. ما يتطلب بدروه تكوينا اجتماعيا مرنا يقوم على تفعيل التعاضد بين الثورة وحياة البشر اليومية. وسنسميه فيما يتبع «بالمجلس المحلي».

ان هذا المدخل وما يليه ورقة للنقاش غرضها البحث في جدوى تشكيل مجالس محلية من أفراد يحملون ثقافات متنوعة وينتمون الى شرائح اجتماعية مختلفة تعمل على تحقيق التالي:

مساندة البشر في ادارة حياتهم بشكل مستقل عن مؤسسات وأجهزة الدولة (وان بشكل نسبي)

تكوين فضاء للتعبير الجمعي يدعم تعاضد الأفراد ويرتقي بأنشطتهم اليومية الى التعامل السياسي

تفعيل أنشطة الثورة الاجتماعية على مستوى المناطق وتوحيد اطر المساندة

أما المواضيع التي تدخل في صلب اهتمامات المجلس المحلي فهي التالية:

الموضوع السكاني: توطيد الحميمية في العلاقات بين الناس

توفير الدعم والمساندة للوافدين الى منطقة معينة او الخارجين منها

المساندة اللوجستية لعائلات المعتقلين

توفير الدعم المعنوي للعائلات المنكوبة والتكفل باللوازم والنفقات التابعة

وقت طويل مضى اختزل خلاله الزمن الحياتي للبشر الى زمن للبحث عن أماكن أكثر أمنا لهم ولعائلاتهم والانتقال اليها. زمن تحول فيه أيضا عملهم اليومي الى محاولات دؤوبة لمعرفة ما حل بأحبابهم المفقودين او الوصول الى سبل الاستدلال عن مكان اعتقالهم معتمدين في ذلك على أقاربهم او معارف لهم في المناطق التي يلجؤون اليها.

دور المجلس المحلي هو نقل هذه التعاسة التي تنضوي تحت زمن السلطة الى جملة أعمال يتفرد فيها المجتمع بالمبادرة. أي أن يقوم المجلس بالأعمال التالية كحد أدنى:

i. البحث عن السكن الآمن وتوفير المؤونة للأفراد وعائلاتهم الوافدين الى المنطقة التي يتواجد المجلس فيها بالتعاون مع نظيره في المنطقة التي غادروها

ii. تنظيم بيانات المعتقلين ونقلها الى الجهات المعنية في الثورة وترتيب الاتصال مع الجهات القانونية ومساندة الأهل في متابعة أحوال ذويهم في الاعتقال

iii. ادارة بيانات متطلبات العائلات المنكوبة والعمل على تأمين نفقاتها عن طريق الدعم المالي للجمهور و»الصناديق المناطقية للثورة»

أعمال كهذه تحتاج الى تنظيم وترتيب للمعلومات ومعرفة في فنون الادارة الا أنها ليست بالمهام المستحيلة على أي بيئة كانت. فالثورة التي صنعت جيلا من الخبراء في تنظيم التظاهر والاضراب والاعتصام تستطيع ان تدفع باتجاه تكوين خبرات ادارية لأعمال يقوم بها الناس بالفطرة.

ان مسؤولية كهذه لن تكون بديلا عن الأقارب او المعارف (أو على الأقل في مرحلة أولى) كما لا يجب أن تكون ملزمة بأي حال من الأحوال. فالبشر التي بدأت تأنس الخروج عن خدمات الدولة والتي وجدت بديلا مؤقتا لها في علاقات القربى بحاجة لوقت وممارسة كي تدخل في تماس وسلوك اجتماعي جمعي أكثر تطورا وفعالية.

موضوع التبادل بين البشر: تكوين مشتركات جديدة

توفير ساحة للنقاش يتم فيها تداول أمور البشر والبحث عن حلول لمسائلهم الحياتية

بناء ترابط أفقي بين المجالس المحلية لمنطقة جغرافية واحدة والتوسع في ذلك ليشمل الترابط بين مناطق جغرافية مختلفة

الثورة حولت ذاتيات البشربفتح آفاق حياتهم بعدما تيقنوا أن الصراع هو سبيلهم لاكتساب تحررهم واستبانوا من استمراريتهم فيه أن غدا آخر ممكن، وبعدما اكتشفوا ان لهم تعريف غير الذي عهدوه وقدرات من الابتكار والاختراع مختلفة عن أحادية قاتلة حاول نصف قرن من الاستبداد قيدهم فيها وكذلك أيضا بعدما اكتشفوا أن تعاضدهم فتح لهم أبوابا جديدة في تعاط اجتماعي غني ومتعدد الألوان.

يكمن دور المجلس المحلي هنا في تفعيل هذا التعاضد ونقله الى المساحات الحياتية التي تختلف بطبيعة نشاطها عن حراك مواجهة السلطة، أي:

i. تشجيع البشرعلى مناقشة أحوالهم اليومية (ما يتعلق منها برزقهم ومتطلباتهم الحياتية) وتداولها ومحاولة حلها جمعيا

ii. النظر في المسائل التي تتطلب حلولا من خارج الجمهور المحلي كالتمويل مثلا أو مساندة من مناطق أخرى

موضوع الأرض: اعادة اكتشاف المشترك

الدفاع عن أراضي المنطقة التي تسعى الدولة لاستملاكها أو التي هي قيد الاستملاك

ان استملاك الدولة الكيفي للاراضي في المدن والريف السوري وما استتبعه من اعادة انتشار للسكان هو من الركائز الأساس لسياسة الهيمنة والتهميش الاجتماعيين التي اعتمدتهما السلطة. وقدعملت هذه السياسة على تكوين مناطق سكنية «آمنة» لضباط وصف ضباط الجيش أو تنفيذ مخططات تجارية لسكن الأغنياء ومناطق تسوقهم.

إن الحراك الثوري الذي نشهده في المناطق الريفية والريفية – الحضرية هو بأحد جوانبه رفض البشر لسياسة الاستملاك والتهميش هذه التي تقطع مجالهم الحيوي.

دور المجلس المحلي هو الدفاع المباشرعن الملكيات التي تقوم السلطة بوضع اليد عليها تحت أي حجة كانت. ومن الضروري أن يقوم بالأعمال التالية:

حصر سريع للمتلكات موضوع قرارات الاستملاك

التواصل مع الشبكات القانونية للثورة ورفع القضايا امام المحاكم للاعتراض على قرارات الاستملاك لأجل إلغائها أو على الأقل تأخيرالعمل بها

جعل الدفاع عن الممتلكات والارض مسألة تخص جموع السكان في مناطقتهم

تكوين المجالس المحلية:

تكوين المجالس المحلية هو عملية تابعة لمستوى الحراك في كل منطقة، أي ان انه يكون أصعب التحقيق في المناطق التي تخضع لوجود أمني كثيف وأسهل نسبيا في المناطق التي يكون فيها الحراك الثوري أكثر تمكنا

ان تحقيق أعمال المجلس المحلي هي عملية متدرجة وفق الحاجة والظرف ومدى تفاعل الناس معها

ان النجاح الذي يحققه كل من المجالس سوف يغني تجارب المجالس الأخرى ويزيد من تصميم أفرادها

لن يكون تكوين المجالس المحلية مهمة سهلة ولكنها أساس لاستمرارية الثورة. والصعوبة فيها ليس فقط الطوق الامني ومحاصرة البشر والمكان وإنما ممارسة حياة وعلاقات جديدة وغير مألوفة. يتطلب الأمر إيجاد صيغة مستقلة تقطع مع السلطة، يكون دورها مساندة وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تواجدها ويفترض أن تتمتع بخبرة ادارية في ميادين مختلفة.

يجري تطبيق برنامج المجالس المحلية بدءا من الأمكنة التي يفترض فيها أكبر قدر من الشروط المناسبة. وستكون هذه الأمكنة بمثابة مساحات تجريبية لتكوين المجالس في مناطق أخرى تخضع لظروف أصعب

نظرا لغياب الممارسة الانتخابية في الظرف الراهن تتشكل المجالس المحلية من العاملين في الحقل الاجتماعي والحائزين على احترام الجمهور وممن تتوفر لديهم خبرات في مجالات اجتماعية وتنظيمية وتقنية وتكون لديهم الامكانية والرغبة في العمل الطوعي

يتم اطلاق أعمال المجلس المحلي على مراحل وفق أولويات المنطقة ويشترك باطلاقه:

أعضاء المجلس المحلي

نشطاء المنطقة

نشطاء يتطوعون من خارج المنطقة ويكون لهم خبرة في هذه المجالات

دور المجلس الوطني

ان للمجلس دورا مفصليا بالنسبة للأمور التالية:

شرعية المبادرة: اعتماد المجلس الوطني لفكرة المجلس المحلي يؤمن لها الشرعية اللازمة لاطلاقها ويسهل قبولها من قبل الناشطين في الساحة

التمويل: قبول المجلس الوطني ادارة «تمويل صنايق الثورة» – وهذه بحد ذاتها من الوظائف التي يتوجب ان يضطلع بها– يسمح بمرونة أكبر لاطلاق المجالس المحلية بتغطية وذلك بتغطية نفقات الاطلاق ومصاريف قد لا يكون بإمكان المنطقة تغطيتها

تسهيل التنسيق بين المناطق ورفع مستوى التنظيم الى اطار المحافظات إذ أن كل منطقة وكل ناحية فيها مازالت تقوم بمبادراتها وفق تصورها للحراك.

هذه الاستقلالية أثبتت دون شك مرونة عالية في الحركة غير انها تأثرت غالبا من غياب مساحات صديقة تحميها. والدور الذي يضطلع به المجلس الوطني هنا أساسي لايجاد أرضية مشتركة ولتوثيق الترابط بين المناطق المختلفة.

عمر عزيز

تشكيل المجالس المحلية في سورية

اقتراحات عملية لاستمرارية الثورة

مدخل: تلازم حماية المجتمع واستمرارية الثورة

أتمت الثورة في سورية عامها الأول ومازال أمامها أيام من الصراع لاسقاط النظام وفتح مساحات جديدة للحياة. خلال الفترة التي مضت، استطاعت المظاهرات المستمرة أن تكسر هيمنة السلطة المطلقة على المكان. فسيطرة السلطة على الجغرافيا أصبح نسبيا الآن وإن اختلف نطاقها من منطقة الى أخرى ومن يوم الى يوم، ومن ساعة الى ساعة في اليوم ذاته.

خلال الفترة الماضية، غيرالسوريون مسار مجتمعهم مثلما غيروا من تكوينهم الذاتي. وهم في ذلك، برهنوا على شجاعة غير مسبوقة وتعاضد مرهف وأكدوا بالتضحيات التي قدموها توقهم الى التحرروا صرارهم على تغيير معالم حياتهم.

ولدت روح مقاومة الشعب السوري لوحشية النظام وقتله وتدميره الممنهج للمجتمع حالات فريدة من الحذاقة والابتكار وقبل هذا وذاك فعل محبة اسطورية لتمكين الحياة من الاستمرار. فتأمين المساندة الطبية وتحويل بيوت الى مستشفيات ميدانية وترتيب السلل الغذائية والتفنن المرح في النشرالاعلامي، أنشطة تحدت جميعها بغي السلطة وعبرت عن الغنى الانساني الذي حمله تضافر الناس وتعاونهم.

شكل نشطاء سوريون لجان التنسيق في بداية الثورة لتنظيم التغطية الاعلامية وتأمين نشرها وتوثيق فعاليات الثورة وانتهاكات النظام وما لبثت أن توسعت هذه الأنشطة لتشمل أمورالاغاثة والخدمات الطبية. وقد أصبح واضحا عندها أن التشكيلات الاجتماعية برمتها هي التي تتشارك وتساهم في تمكين الثورة من الاستمرار في مقاومة طويلة المدى. وكان لهذه المشاركة أن تفتحت عن علاقات جديدة قطعت مع سيطرة النظام على المكان والزمان في محاولة دؤوبة لتمكين الناس من ادارة شؤون حياتهم بشكل مستقل حيث أنهم تيقنوا أن هذه الاستقلالية هي عنوان تحررهم.

كانت الاشهر الماضية خصبة بتجارب متعددة وكان للتباين في التشكيل الاجتماعي بين المناطق أن حمل غنى في تنوع المبادرات واختلاف تلون تعبيراتها من منطقة لأخرى. ففي البدء كان الحراك الثوري مستقلا عن الأنشطة الحياتية للبشر ولم يتداخل مع حياتهم اليومية وكأن هناك «تقسيما يوميا للعمل» بين النشاط الحياتي والنشاط الثوري. غير أنه ما لبث أن تطور التكافل الانساني عندما اقبل الناس طوعيا على المشاركة في المسكن والمأكل وتقديم العون بكافة اشكاله ثم توسعت هذه التجارب في المناطق التي كان فيها الحراك الثوري أكثر حدة ليصبح التلازم واضحا بين شؤون الحياة وشؤون الثورة.

وقد بدا جليا أنه بقدرما تستقل التشكيلات الاجتماعية عن السلطة بقدرما تكون الثورة قد شكلت العمق الاجتماعي لحمايتها وحماية المجتمع من بطش السلطة ومن الانزلاقات الاخلاقية أو استخدام للسلاح تصبح فيه الثورة والمجتمع رهينتا للبندقية. فمزج الحياة بالثورة هو الشرط الملازم لاستمرارية الثورة حتى انفلاش النظام ما يتطلب بدروه تكوينا اجتماعيا مرنا يقوم على تفعيل التعاضد بين الثورة وحياة البشر اليومية. وقد حملت التجارب الماضية مسميات متعددة للتعبيرعن هذا التكوين الاجتماعي الجديد الذي سنسميه فيما يتبع «بالمجلس المحلي».

ان هذا المدخل وما يليه دعوة لتشكيل مجالس محلية من أفراد يحملون ثقافات متنوعة وينتمون الى شرائح اجتماعية مختلفة تعمل على تحقيق التالي:

مساندة البشر في ادارة حياتهم بشكل مستقل عن مؤسسات وأجهزة الدولة (وان بشكل نسبي)

تكوين فضاء للتعبير الجمعي يدعم تعاضد الأفراد ويرتقي بأنشطتهم اليومية الى التعامل السياسي

تفعيل أنشطة الثورة الاجتماعية على مستوى المناطق وتوحيد اطر المساندة

أما المواضيع التي تدخل في صلب اهتمامات المجلس المحلي فهي التالية:

أولا) التكافل الانساني والتضامن المدني: توطيد الحميمية بين الناس

i. الغايات:

رفع المعاناة المادية وتخفيف الألم المعنوي للعائلات «المهاجرة» نتيجة همجية السلطة

التضامن النفسي والمادي مع العائلات المنكوبة بفقيد أو جريح او معتقل أو متوار أو التي تعرضت لخسارة معنوية او مادية

تحسين الشروط الحياتية للعائلات

توفير «أفضل الشروط الممكنة» لممارسة الدعم الطبي

تأمين استمرارية الخدمات التعليمية

ii. دور المجلس المحلي:
تغطي أعمال المجلس المحلي كحد أدنى مايلي:
توفير الدعم والمساندة للوافدين الى منطقة معينة او الخارجين منها حيث أن دور المجلس المحلي هو تحويل التعاسة التي سببتها السلطة الى جملة أعمال يتفرد فيها المجتمع بالمبادرة:
البحث عن السكن الآمن وتوفير المؤونة للأفراد وعائلاتهم الوافدين الى المنطقة التي يتواجد المجلس فيها بالتعاون مع نظيره في المنطقة التي غادروها
تنظيم بيانات المعتقلين ونقلها الى الجهات المعنية في الثورة وترتيب الاتصال مع الجهات القانونية ومساندة الأهل في متابعة أحوال ذويهم في الاعتقال
ادارة بيانات متطلبات العائلات المنكوبة والعمل على تأمين نفقاتها عن طريق الدعم المالي للجمهور و»الصناديق المناطقية للثورة»
توفير الدعم المعنوي والمادي واللوجيستي للعائلات المنكوبة والتكفل باللوازم والنفقات التابعة: فحرب السلطة على شعبها ختزل الزمن الحياتي للبشر الى زمن للبحث عن أماكن أكثر أمنا لهم ولعائلاتهم. زمن تحول فيه أيضا عملهم اليومي الى محاولات دؤوبة لمعرفة ما حل بأحبابهم المفقودين او الوصول الى سبل للاستدلال عن مكان الاعتقال معتمدين في ذلك على أقاربهم او معارف لهم في المناطق التي يلجؤون اليها مما يتطلب:
التعاون ومساندة الجهات القانونية في الثورة لتوثيق الانتهاكات التي يقوم بها الجيش وقوات الأمن والشبيحة من قتل واغتصاب واعتقال وتدمير للممتلكات وسرقات
توفير بيئة محبة توفر الراحة النفسية والمادية للعائلات المهجرة وبشكل خاص للنساء والأطفال والتنسيق مع الجهات المعنية لتوفير معالجة الحالات النفسية والصحية التي تتطلب اهتماما ومتابعة خاصة
ادارة الأحوال المدنية: تملي الهجمة الشرسة للنظام من المجلس المحلي القيام بتدوين الوقائع المدنية التي تخص النشطاء والمتوارين على وجه الخصوص. أما في المناطق التي حققت فيها الثورة حيزا من الاستقلالية فسيكون بالامكان مسك كافة الوقائع من ولادات ووفيات وزواج وطلاق، الخ.
التنسيق مع لجان الاغاثة لتوفير الدعم الاغاثي والمالي بما فيه:
تحديد متطلبات الغذاء والدواء والمتطلبات الحياتية الأخرى
إدارة أنشطة استلام وتوزيع مواد الاغاثة
وضع البيانات الاحصائية ونشرها

التنسيق مع اللجان الطبية
تحديد المنازل التي تتوفر فيها الحدود البيئية الدنيا لتحويلها الى مشافي ميدانية وتأمينها من أصحابها
تجهيز المشافي الميدانية بالتنسيق مع اللجان الطبية
التنسيق مع اللجان الطبية ولجان الاغاثة لتحديد المتطلبات الطبية والاسعافية والعمل على استلامها وتخزينها
متابعة طلبات الاسعاف وخاصة تلك الواردة من خارج المنطقة
دعم وتنسيق الأنشطة التعليمية
تحديد المتطلبات التعليمية لكافة المراحل التعليمية
التنسيق مع الهيئات التعليمية في المنطقة و|او مع من تتوفر لديه الامكانية والرغبة في التدريس
ادارة وتنظيم الانشطة التعليمية
دعم وتنسيق الأنشطة الاعلامية

ملاحظة: أعمال كهذه تحتاج الى تنظيم وترتيب للمعلومات ومعرفة في فنون الادارة الا أنها ليست بالمهام المستحيلة على أي بيئة كانت. فالثورة التي صنعت ذهنية معرفية في تنظيم التظاهر والاضراب والاعتصام تستطيع ان تدفع باتجاه تكوين خبرات ادارية لأعمال يقوم بها الناس بالفطرة. ومن الضروري التنويه ان مسؤوليات كهذه لن تكون بديلا عن الأقارب او المعارف (أو على الأقل في مرحلة أولى) كما لا يجب أن تكون ملزمة بأي حال من الأحوال. فالبشر التي بدأت تأنس الخروج عن خدمات الدولة والتي وجدت بديلا مؤقتا لها في علاقات القربى بحاجة لوقت وممارسة كي تدخل في تماس وسلوك اجتماعي جمعي أكثر تطورا وفعالية.
ثانيا) موضوع التبادل بين البشر: تكوين مشتركات جديدة
i. الغايات:
رفع قدرة ذاتيات المجتمع على المبادرة والفعل
توفير ساحة للنقاش يتم فيها تداول أمور البشر والبحث عن حلول لمسائلهم الحياتية
بناء ترابط أفقي بين المجالس المحلية لمنطقة جغرافية واحدة والتوسع في ذلك ليشمل الترابط بين مناطق جغرافية مختلفة
ii. دور المجلس المحلي:
تغطي أعمال المجلس المحلي كحد أدنى مايلي:
الثورة حولت ذاتيات البشربفتح آفاق حياتهم بعدما تيقنوا أن الصراع هو سبيلهم لاكتساب تحررهم واستبانوا من استمراريتهم أن غدا آخر ممكن، وبعدما اكتشفوا ان لهم تعريف غير الذي عهدوه وقدرات من الابتكار والاختراع مختلفة عن أحادية قاتلة حاول نصف قرن من الاستبداد قيدهم فيها وكذلك أيضا بعدما اكتشفوا أن تعاضدهم فتح لهم أبوابا جديدة في تعاط اجتماعي غني ومتعدد الألوان.
يتمثل التحدي الذي تواجهه المجالس المحلية في ايجاد بيئة اجتماعية يأنس لها البشر فتكون مساحة مفتوحة لتبادلهم الطوعي وتمكنهم من تحقيق شروط استمراريتهم كأهل بتواز مع تحقق شروط استمرارية الثورة كمشروع ترق جمعي. ومنه، يعمل المجلس المحلي على تحقيق الأمور التالية:
تكوين «ساحة اجتماعية» تمكن الناس من مناقشة مشاكلهم الحياتية وتداول أحوالهم اليومية وابتكار الحلول المناسبة لتحقيق توازن دقيق يضمن استمرارية الثورة وبنفس الوقت يحمي المجتمع حيث تشمل هذه المواضع كلا من الأمور التالية:.
الشؤون المحلية
شؤون البنية التحية
التوافق الاجتماعي

تحصيل ايرادات المنطقة
التداول في كل ما يتعلق برزق الناس ومتطلباتهم الحياتية والعمل على حلها جمعيا (قدر الامكان)
النظر في المسائل التي تتطلب حلولا من خارج الجمهور المحلي كالتمويل أو مساندة المناطق الأخرى
الدفاع عن أراضي المنطقة قيد الاستملاك حيث ان استملاك الدولة الكيفي للاراضي في المدن والريف السوري وما استتبعه من اعادة انتشار للسكان هو من الركائز الأساس لسياسة الهيمنة والتهميش الاجتماعيين التي اعتمدتهما السلطة. وقدعملت هذه السياسة على تكوين مناطق سكنية لموظفين وضباط وصف ضباط الجيش أو تنفيذ مخططات تجارية لسكن الأغنياء ومناطق تسوقهم. وقد جاء الحراك الثوري الذي نشهده في المناطق الريفية والريفية – الحضرية بأحد جوانبه كرفض لسياسة الاستملاك والتهميش هذه التي تقتطع المجال الحيوي للبشر. ومن أعمال المجلس المحلي هنا:
حصر للمتلكات التي خضعت لااستملاك
في حال استملاك الأرض لأغراض أمنية: جعل الدفاع عن الممتلكات والارض مسألة تخص جموع السكان في مناطقتهم
في حال استملاك الأرض لغرض السكن او لاقامة مشاريع عقارية:عمل ما يمكن لتحسين العلاقات مع الجوار والنظر في امكانية الوصول الى حلول ترضي الاستمرارية الحياتية لجميع الأطراف

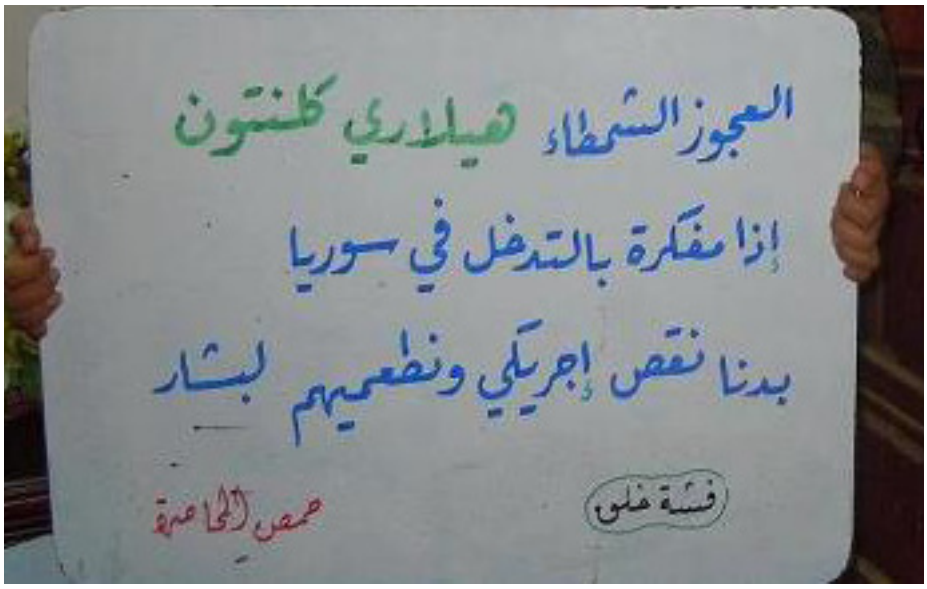

ملاحظة: من الواضح أن أعمالا كهذه تنطبق على مواقع آمنة أو شبه « محررة» من السلطة. ولكن من الممكن تقييم الوضع الخاص لكل منطقة وتحديد ما يمكن تحقيقه فيها.

ثالثا) موضوع العلاقة مع الجيش السوري الحر:
تلازم حماية المجتمع والدفاع عنه واستمرارية الثورة

iii. الغايات:
رفع وتيرة أمن المجتمع والدفاع عن المظاهرات وتوسعة امتدادها
تأمين خطوط الاتصال بين المناطق وحماية حركة الناس والامداد اللوجيستي

iv. دور المجلس المحلي:
تغطي أعمال المجلس المحلي كحد أدنى مايلي:
توفير المأمن والمسكن والغذاء لأفراد الجيس السوري الحر
التفاهم والتنسيق مع الجيش السوري الحرعلى الاستراتيجية الدفاعية في المنطقة
العمل مع الجيش السوري الحر على تمكين المجتمع من منطقته أمنيا واداريا

رابعا) تكوين المجالس المحلية وبنيتها التنظيمية:
يواجه تشكيل المجالس المحلية اشاكالات متعددة ليس أقلها قتل النظام وتقطيعه أوصال المكان واقتحامه المتكرر للمدن والبلدات مما يشل حركة الناس ويقيدهم في دائرة ضيقة للغاية. حيال ذلك بينت تجارب الثورة في المناطق كافة أن مقاومة آليات القتل ولدت ذهنية مرنة اخترعت باستمرار اساليب جديدة تجاوزت بواسطتها العقبات التي اعترضت رغبة المجتمع في التحرر واستطاعت أن تتفاعل مع ما يتناسب وعلاقات القوة على الأرض. ومنه، يتأثر تكوين المجالس المحلية بالعناصر التالية:

تشكيل المجلس المحلي عملية مرنة ومتدرجة وفق الحاجة والظرف ومدى تفاعل الناس معها
ان النجاح الذي يحققه كل من المجالس سوف يغني تجارب المجالس الأخرى ويزيد من تصميم أفرادها
تكوين المجالس المحلية هو عملية تابعة لمستوى الحراك في كل منطقة، أي ان انه يكون أصعب التحقيق في المناطق التي تخضع لوجود أمني كثيف وأسهل نسبيا في المناطق التي يكون فيها الحراك الثوري أكثر تمكنا
ان النجاح الذي يحققه كل من المجالس سوف يغني تجارب المجالس الأخرى ويزيد من تصميم أفرادها
لن يكون تكوين المجالس المحلية مهمة سهلة ولكنها أساس لاستمرارية الثورة. والصعوبة فيها ليس فقط الطوق الامني ومحاصرة البشر والمكان وإنما ممارسة حياة وعلاقات جديدة وغير مألوفة. مما يتطلب إيجاد صيغة مستقلة تقطع مع السلطة، يكون دورها مساندة وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تواجدها ويفترض أن تتمتع بخبرة ادارية في ميادين مختلفة.
يجري تطبيق برنامج المجالس المحلية بدء من الأمكنة التي يفترض فيها أكبر قدر من الشروط المناسبة. وستكون هذه الأمكنة بمثابة مساحات تجريبية لتكوين المجالس في مناطق أخرى تخضع لظروف أصعب
نظرا لغياب الممارسة الانتخابية في الظرف الراهن تتشكل المجالس المحلية من العاملين في الحقل الاجتماعي والحائزين على احترام الجمهور وممن تتوفر لديهم خبرات في مجالات اجتماعية وتنظيمية وتقنية وتكون لديهم الامكانية والرغبة في العمل الطوعي ومن الضروري هنا التعامل المرن مع التركيبة العائلية في المنطقة و التكوينات السياسية الموجودة فيها
يتم اطلاق أعمال المجلس المحلي على مراحل وفق أولويات المنطقة ويشترك باطلاقه:
أعضاء المجلس المحلي
نشطاء المنطقة
نشطاء يتطوعون من خارج المنطقة ويكون لهم خبرة في هذه المجالات
ومنه، من الممكن النظر في هيكل تنظيمي يفعل أدوار ومهام المجلس المحلي على الشكل التالي:

أي أنه من المستحسن أن تكون البنية التنظيمية للمجلس المحلي ذي طبيعة عملية تبدأ من صيغة دنيا وتتطور وفق متطلبات المجتمع وتبعا للتحول الذي تحققه الثورة في موازين القوة مع النظام في منطقة معينة وما يستتبعه من علاقة بالمناطق المجاورة.

خامسا) دور المجلس الوطني
ان للمجلس دورا مفصليا بالنسبة للأمور التالية:
شرعية المبادرة: اعتماد المجلس الوطني لفكرة المجلس المحلي يؤمن لها الشرعية اللازمة لاطلاقها ويسهل قبولها من قبل الناشطين في الساحة
التمويل: قبول المجلس الوطني ادارة «تمويل صنايق الثورة» – وهذه بحد ذاتها من الوظائف التي يتوجب ان يضطلع بها– يسمح بمرونة أكبر لاطلاق المجالس المحلية بتغطية وذلك بتغطية نفقات الاطلاق ومصاريف قد لا يكون بإمكان المنطقة تغطيتها
تسهيل التنسيق بين المناطق ورفع مستوى التنظيم الى اطار المحافظات إذ أن كل منطقة وكل ناحية فيها مازالت تقوم بمبادراتها وفق تصورها للحراك. هذه الاستقلالية أثبتت دون شك مرونة عالية في الحركة غير انها تأثرت غالبا من غياب مساحات صديقة تحميها. والدور الذي يضطلع به المجلس الوطني هنا أساسي لايجاد أرضية مشتركة ولتوثيق الترابط بين المناطق المختلفة.

عمر عزيز

ملاحظة : بخلاف الرهان الوارد في النص على دور ايجابي للمجلس الوطني , فقد اثبت الاخير ان دوره كان قاصرا واحيانا كثيرة سيئا في تعامله مع المجالس المحلية, حيث جيرت القوة الطاغية فيه وهي جماعة الاخوان المسلمين الامكانيات المالية للمجلس في خدمة مصالحها التنظيمية الضيقة وفي عمليات شراء الولاءات لها.

حلم ديمقراطي سوري يتحقق في دير الزور

تحت القصف، المعارضة تجري انتخابات محلية في المناطق «المحررة» من المدينة في اقتراع ينظر إليه على أنه الاول منذ ٤٠ عاما.

ميدل ايست أونلاين
دير الزور (سوريا) – من خوسيه رودريغيز

كابوس يكتنف الحلم

في اقبية سوق قديم في مدينة دير الزور السورية التي تتعرض يوميا لسقوط قذائف وغالبا ما تشهد اشتباكات عنيفة، جرت عملية انتخابية «حرة للمرة الاولى منذ اربعين عاما»، كما وصفها خضر، احد اعضاء المجلس المحلي التابع للمعارضة الذي انتخبه الاحد ابناء المناطق «المحررة» من المدينة.

وفاز خضر باحد المقاعد الخمسة في «المجلس المحلي» لدير الزور. وعمد معارضون ومقاتلون معارضون الى انشاء مثل هذه المجالس التي تتولى ادارة شؤون الناس في المناطق التي انسحبت منها قوات النظام، ولم يعد فيها وجود للسلطات.

وقال المسؤول الجديد المنتخب «انه يوم تاريخي بالنسبة الى كل سكان دير الزور. يشعرون بانهم احرار لانتخاب الشخص الذي يرون انه قادر على مساعدتهم».

وانتشرت في الاحياء الخارجة عن سيطرة القوات النظامية في مدينة دير الزور في شرق البلاد لافتات تدعو الناس الى الانتخاب، وتم توزيع مناشير في المحال التجارية في الاطار ذاته.

في حي الشيخ ياسين، تحت الارض، كان عشرات الناخبين بعيدا عن المطر الغزير وتساقط القذائف، يدققون في لوائح المرشحين.

وقالت ام شادي (٥٦ عاما) انها تقترع للمرة الاولى في حياتها، مضيفة «اريد ان اصوت لاقول لبشار (الرئيس السوري بشار الاسد) ان كل ما كنا نطالب به في البداية كان حرية الانتخاب هذه، اي المشاركة في القرار في بلادنا».

وقتل ابن هذه المرأة قبل ستة اشهر بينما كان يقاتل ضد القوات النظامية. واندلعت حركة احتجاجية ضد الرئيس بشار الاسد في منتصف آذار/مارس ٢٠١١ مطالبة باصلاحات وبحريات، وقد قمعت بقوة وما لبثت ان تطورت الى المطالبة باسقاط النظام، ثم الى مواجهة مسلحة دامية اوقعت سبعين الف قتيل، بحسب الامم المتحدة.

وقال عبد الحميد، وهو مهندس سابق أشرف على العملية الانتخابية، «الناس جاؤوا رغم القصف، من اجل دعم الثورة (...) انها وسيلة بالنسبة اليهم لمواجهة النظام من دون اللجوء الى السلاح».

ويسكن دير الزور اليوم حوالي مئتي الف شخص، بحسب ما يقول ناشطون، علما ان عدد سكانها الاصليين كان يتجاوز الـ٧٥٠ الفا، وقد نزحوا منها بسبب اعمال العنف.

وقال احد السكان رافضا الكشف عن اسمه «في السابق، كانت الانتخابات تجري لاظهار الديموقراطية السورية للعالم، بينما كان الفائزون باستمرار ينتمون كلهم الى حزب البعث» الذي يحكم سوريا منذ حوالي نصف قرن.

وقال محمد عبد المجيد (٧٥ عاما) وهو يضع ورقة الاقتراع في الصندوق وسط تصفيق الحاضرين، «عائلة الاسد تحكم منذ اربعين عاما. آن الاوان ليتغير ذلك».

وذكر بان عائلة الاسد «لم تصل الى السلطة بطريقة ديموقراطية»، في اشارة الى الانقلاب الذي أوصل الرئيس السابق حافظ الاسد، والد الرئيس الحالي، الى الحكم العام ١٩٧٠، فيما النظام السوري «يريد ان يقنع العالم بان انتفاضتنا غير شرعية. نحن نطالب فحسب بما سرق منا».

وتابع «ستعود الديموقراطية الى سوريا».

وشدد ناخب آخر، احمد محمد، على ان السوريين «يريدون دولة ديموقراطية لا دولة اسلامية. نحلم بدولة علمانية يحكمها مدنيون لا الملالي».

وحظر الجيش السوري الحر على عناصره المشاركة في عملية الاقتراع.

وقال قائد كتيبة مقاتلة في المدينة «انها فرصة لاسماع صوت المدنيين. نحن عملنا ان نحارب النظام».

لكن العملية الانتخابية لم تمر من دون اشكالات. فقرابة الساعة الثانية بعد الظهر (١٢:٠٠ تغ)، دخل ثلاثة اشخاص المركز الانتخابي المستحدث وبدأوا يمزقون اوراق الاقتراع ويصرخون. وتمكن القيمون من اعادة الوضع الى طبيعته بعد حين.

واوضح خضر ان «هؤلاء كانوا عينوا سابقا لادارة المجلس المحلي» في دير الزور، و»خلال فترة توليهم المسؤولية، اختلسوا حوالي ٦٥ مليون ليرة سورية (٦٥٠ الف دولار) كانت مخصصة لمساعدة عائلات دير الزور».

واضاف «يقولون انه لا يحق لنا تنظيم هذه الانتخابات. هذه بداية طغيان جديد. نحن نناضل ضد بشار الاسد، الا ان هذه الثورة ولدت الكثيرين من امثال بشار المتعطشين الى المال والسلطة».

وانتهت العملية بعد عشر ساعات من بدئها. وتم احصاء ٤٨٦ صوتا، من ٥٠٠ الف هو عدد الناخبين.

وقال عبد الحميد «هذا عدد ضئيل. لكن بالنظر الى الظروف، يمكننا ان نتحدث عن نجاح العملية».

واضاف «النتيجة غير مهمة. اليوم لقد فاز الشعب».

الرايات السوداء

بين الجبهتين الحربيتين الفاشيتين

-١-

عملت وتعمل العديد من القوى السياسية على وضع مسار الإنتفاضة الشعبية الثورية أمام خيارين أو مقاربتين يحكمان مآلاتها البعيدة،إما جبهة النصرة الإسلامية بحمولة برامجها الأيديولوجية التصفوية المعلنة والمحجبة، أو الجبهة الوطنية التقدمية الغطاء السياسي والأيديولوجي للطغمة العسكرية.وليس صعباً إكتشاف أن من يضع هاذين الخيارين،يعمل بوعي أو بغيابه، على تسويق أفضلية خيار الجبهة الوطنية التقدمية.

خياران إفتراضيان، فرضتهما موضوعياً سيرورات الإنتفاضة عبر المراحل التي مرت بها،من السلمية التامة،إلى التسليح الحمائي للسلمية،والتسلح بغاية الدفاع عن النفس،إلى الهيمنة التدريجية للعسكرة على المناطق الواقعة تحت سيطرة كتائب الجيش الحر،وخروج المناطق،التي بقيت تحت سيطرة الطغمة العسكرية عن الفعل الثوري،وعجزها لأسباب متعددة موضوعية وذاتية عن تقديم ممارسة ثورية بديلة في آن.

بوضوح ثوري خيار جبهة النصرة،تعبير عن جزء،وليس عن كل الإنحرافات التي تواجه الإنتفاضة الشعبية الثورية،والإطاحة بمقولاتها في الجمهورية والحرية والعدالة والمواطنة..

لكن من يضع هاذين الخيارين،لم يتحرر بعد من آثار الثنائية التي أنتجتها الفاشية وتسوقها بلا كلل من الأيام الأولى للإنتفاضة،والتي عملت بكل ما تملكه من إمكانات إعلامية وأمنية وعسكرية على تسهيل ولادة وإبراز وتعميق هذا الخيار وفرضه كحتمية في الصراع السياسي،والذي يمثل الساحة المناسبة،لممارسة العدوانية الحربية،وتبعاتها الأيديولوجية التي شكلت التعبوية الطائفية والعشائرية والأقلياتية بتنوعها ركنها الأساسي.

بينما عكفت من الأسابيع الأولى لإنطلاقة الإحتجاجات قوى إنتحلت صفة الثورة،وتوضعت في مراكزها الإعلامية–البيروقراطية،على إطلاق مقولة أن الطغمة العسكرية لن تسقط إلا بالعمل العسكري التام الأركان،وعبرت عن ذلك لمرات بصيغ علنية واضحة،ولمرات بصيغ ملتبسة متذرعة بمشاركة قوات لحزب الله والحرس الثوري بالقتال لجانب الجيش والأمن،وتدرجت من طلب الحماية الدولية وتأمين الحظر الجوي وتوفير ممرات آمنة إغاثية وعسكرية....الخ،لتصل إلى إنتاج ماجرى تسميته حرب التحرير،والعمل الدؤوب سياسياً وإعلامياً على دعم الوحدات المقاتلة بالسلاح والمال والإغاثة وكل ما يدفع العمل الحربي إلى تحقيق غايته،مما عمق تبعيتها مالياً وعسكرياً للمراكز الإمبريالية والرجعيات العربية التي إنتحلوا بدورهم موقع أصدقاء الشعب السوري.

ويبقى في فهم الإنتفاضة وتوضع مرتكزاتها على البنية الريفية الأشد فقراً وتهميشاً والتسيهلات الأمنية لأنشطة الجماعات الإسلامية الدعاوية وحصار وتصفية براعم ربيع دمشق،أحد أبرز المداخل لفهم أسباب حضور الأسلمة في شقيها الشعبي والعقائدي،وإسلام جبهة النصرة الذي تلا إنطلاقة الإنتفاضة بعد ما يقارب السنة،وتوافقت عملياتها الإنتحارية في دمشق على وجه الخصوص، مع المبادرات العربية

والدولية ومبعوثيها لغايات خدمة المشروع الفاشي بشكل تام،لتنتزع بالتزامن معها مواقع متقدمة في المواجهات العسكرية،حين بات يأخذ الصراع شكله العسكري الأحادي،ليؤكد مدى تعاظم أدوار المقاتلين،والمقاتلين الأكثر كفاءة،من هنا يمكن تلمس الأسباب التي هيئت أرض الصراع لحضور الجبهة وفاعليتها:الإحترافية العسكرية/العقائدية الصارمة/ثبات التمويل المالي والعسكري/المركزية التنظيمية/التحرر من البنى العائلية والعشائرية.... قابلها تشتت كتائب الجيش الحر/ضعف إحترافيته العسكرية/إنخفاض المستوى الأخلاقي والخلفيات الجنائية لأعداد غير قليلة من عناصره/التلاعب المستمر للجهات الوصائية على الإنتفاضة بعنصري التمويل والتسليح والإغاثة/توضع العديد من تشكيلاته على البنى العائلية والعشائرية/غياب المركزية وتشتت الهدف الناتج عنها.

من الحماقة السياسية والإستهتار بالتجارب التاريخية القريبة والبعيدة،أن لا نعطي أهمية لقوى الثورة المضادة،وقد تأخذ في كثير من الأحيان مواقع قوى الثورة بألفاظها ومظلوميتها؛حيث لا يمكن على سبيل المثال تجاهل مآلات التجربة اللبنانية في الحرب الأهلية،والكيفيات والشروط التي كانت وراء صعود حركة أمل وحركة التوحيد الإسلامي وحزب الله والأحباش ...الخ ،بالتلازم مع تحجيم دور القوى الوطنية واليسارية وحصارهم وإغتيال مناضليهم وتشريدهم،كذلك مآلات المقاومة الوطنية العراقية وتهميش فعلها الثوري بالإرهاب الفاشي الطائفي لتنظيم القاعدة وغيره من منتجات الإرهاب الطائفي المضاد،وينبغي معاينة مناعة الإنتفاضات الشعبية العربية الراهنة عن الإختراقات الإقليمية والدولية،وفق صياغات مختلفة تبدأ من جماعات المجتمع المدني ولا تنتهي بأجهزة إستخباراتية ذات خبرات قوية وأذرع طويلة في إدارة الصراعات السياسية وتطويق الثورات وإحباطها وتبديد فعلها الثوري وأثره الذي مازال سطحياً،بعد عقود من الموات السياسي،والتدمير المنهجي لأسس العمل السياسي في تنوع تعبيراته الحزبية والنقابية.

من هنا يتوجب طرح السؤال الثوري الحاسم:ما هي حدود سيطرة قوى الثورة على الإنتفاضة الشعبية الثورية وحركيتها ومقولاتها الفكرية؟

وأين يكمن دور القوى الوطنية والديموقراطية واليسارية،وضعف حضورهم،والعمل الذي لا يتوقف من قبل جماعات الإسلام السياسي والليبراليين الضائعين في غرور الأهداف وميوعتها في آن،وهم لا يكفون عن السخرية من المفاهيم والمقولات كالوطنية والمواطنية والعلمانية والديموقراطية....،التي كانت قد إنتهكتها وأذلتها قبلاً الطغمة العسكرية الفاشية ومرغتها بالأوحال.

طريق يبدو للوهلة الأولى صعباً ومستحيلاً في حمأة الجنون الحربي والتنازع القتالي،لكنه يبقى الخيار الشعبي الثوري،الذي لن يلبث أن يشق طريقه،وينبلج كفجر مبهج عظيم،ليس بدافع ميول رومانسية ثورية،تأخذ الإنتفاضة إلى أحضان عواطفها وموسيقاها وربيعها،بل لكونه يتوضع على الأسباب العميقة التي قامت عليها الإنتفاضة وحققت إندفاعتها الثورية.

-٢-

تحسم نتائج الصراع في النهاية موازين القوى،بتوفير القدرة على تنظيمها وبلورتها والكفاح الدائم على تنميتها بتحقيق تراكمات ضرورية لها،وتثبيت أثرها في حركة الصراع السياسي،أياً كانت الأشكال الكفاحية التي ساهمت حزمة من الشروط الموضوعية والذاتية على ظهوره بها،بإقصاء أو تهميش الأشكال الكفاحية الأخرى.

أخذ الصراع في الإنتفاضة الشعبية الثورية السورية بعد أشهر من النضال السلمي البطولي وضعه العسكري-الحربي إلى حين حسم مخرج نهائي لها،إما برفع أهداف الإنتفاضة الشعبية إلى سدة العملية السياسية أو بمخرج تسووي بين طرفي الصراع.

لا يمكن التعويل،وفق منهجية مثالية-ذاتية،تسقط الرغائب على القوانين الموضوعية،بتحجيم العسكرية-الحربية والخطابات الأيديولوجية الملازمة لها،دون إدراك أسبابها العميقة التي ما تزال ثابتة،والقائمة بنيوياً في حتمية خيار الطغمة العسكرية الفاشية،التي تأسس مشروعها التاريخي من بداياته،على تلك السببية البنيوية بين العسكري والإقتصادي والسياسي.

و يمكن مقاربة بعض أسس الوضع الهامشي لليسار الثوري،وهو غير الأحزاب الشيوعية التي إلتحقت بالطغمة العسكرية الفاشية وتحالفت معها وفق الصيغة التي قدمتها منذ أكثر من أربعة عقود وتعمقت في الإنتفاضة الشعبية،أو تجمع اليسار الماركسي الذي وجد في الأطروحات الهزلية المائعة»لهيئة التنسيق الوطني» غايته،دون أن يظهر أي تمايز فكري أو سياسي عن حزمة قوى التحالف الأخرى،ورغم ذلك تعرض لإنقسام،حيث غادرته قوى منه لتلتحق بالفاشية ومشروعها،بعد أن وجدت بسياسة هيئة التنسيق تطرف يساري غير محتمل!!ولم يغفل أحد عن الخلفيات والدوافع الطائفية للمنشقين،المحجبة بقشور من خفيف الكلام اليساري وسقط متاعه.

لم يكن اليسار الثوري مستعداً لأسباب ذاتية للقبض على هذا الخيار ومعاينته،كتحدي وضعته الفاشية في وجه الإنتفاضة الشعبية،والعمل على الإستجابة لحيثياته،والتفاعل الإيجابي معه،لذلك بقي خارج متن هذا الشكل الكفاحي للإنتفاضة،مكافحاً في هوامشه لعقلنته ونقد إنحرافاته،وتسهيل بعض المشاركات المحدودة فيه،من خلال الطبابة والإغاثة وسواهما،والإسناد الدعاوي لأسبابه وتوضيحها،لا نقده بوصفه إنحرافاً عن خط الإنتفاضة السلمي،بل بكونه إستجابة عضوية خرجت من رحم النضال الثوري السلمي،لمواجهة حتمية حربية وضعتها الطغمة العسكرية في وجه الإنتفاضة لتركيعها وسحقها،منذ إنطلاقتها المجيدة في ١٨آذار ٢٠١١.

ووقوف اليسار الثوري في هذا الموقع ناتج عن شرطين أساسيين:عجزه عن الإستجابة للشرط العسكري لأسباب ذاتية محضة تعكس ضعف تكونه الحديث وتبلور تنظيمه وأدواته الكفاحية وقدرته على التواصل مع تحالفات ضرورية توسع دائرة حركيته،وموقفه الأخلاقي الذي أبعده عن التجاوب مع وسائل الدعم والإسناد التي وفرتها القوى الإمبريالية والرجعيات العربية،لقوى المجلس الوطني التي تبنت الخيار العسكري ورفعت من شأنه في مواجهة خيارات أخرى،من أموال وأجهزة كومبيوتر وإتصال متعددة الأنماط،وشرائح ألكترونية للإتصالات الدولية تضعها خارج الرقابة الأمنية،توفير رواتب للناشطين،ووثائق للتنقل،ودورات تدريبية.... عناصر متعددة ومربوطة بشروط الولاء الظاهر أو المستتر ساهمت في تحسين موازين القوى لا في مواجهة الطغمة العسكرية فحسب،بل في مواجهة اليسار الثوري والقوى العلمانية والديموقراطية....ونلمس آثار هذا الخلل بوضوح في هيمنة الإتجاهات الإسلامية والليبرالية على المواقع الألكترونية الناطقة بإسم الثورة والصحف الألكترونية والورقية،والمراكز الإعلامية المتعددة،وتوفير الظهور الإعلامي للسياسيين والناشطين وتهيئة الفرص لهم لكسب الجوائز العامة،مما ساهم في إبراز هذه القوى وإمتحان قدراتها التعبوية بتوفر الوسائل التي تساهم في الترويج لإطروحاتها وما بات يظهر واضحاً من ميولها الإقصائية المحجبة أحياناً والسافرة في أحيان كثيرة.في هذه الشروط الإنحيازية،لا يمكن لليسار أن ينتزع مواقعاً متقدمة،إلا بالثبات في موقعه الكفاحي،والعمل على التقدم التدريجي للمواقع الطليعية الميدانية للإنتفاضة.

عزيز تبسي

حلب كانون الثاني٢٠١٣

حوار من داخل الثورة في سوريا:

«تغيّرْنا إلى الأبد وسقط الأبد»

حوار مع يافا نصر، اجرى الحوار وليد ضو

المصدر: المنشور

في ما يلي حوار شامل مع مناضلة من داخل الثورة في سوريا، حول دور المرأة والثورة في المنطقة بمناسبة يوم المرأة العالمي.

وليد ضو: ماذا غيرت فيك الثورة؟ وهل تغير مفهوم الوقت عندك أيضا، بحيث أصبح يرتبط بتسارع وأحداث وأمكنة؟

يافا نصر: حسنا، البداية ستكون بسؤال صعب، قد لا أستطيع الإجابة عنه، كل شيء تغير منذ بداية الثورة. لكن أستطيع أن أقول ان أهم تغيير هو أنني قبل الثورة كنت إنسانة لا تملك الجرأة لتعرف أحلامها، الآن وبعد أن وقفنا في ساحات الصمت والذلّ سابقاً، ساحات الحرية المحتلة الآن أصبحت لدي الجرأة بالصراخ بها أمام السلاح: حرية! تغيّرْتُ إلى الأبد وسقط الأبد.

الوقت أصبح معرّفاً بأحداث لا علاقة لها برزنامة العالم: حصار درعا، جمعة ١٤ نيسان ومجزرة ساحة الحرية في دوما، وأول رفض ممنهج لمعالجة الجرحى، واقتحام الجيش لحماه، وأول مظاهرة في الميدان وسماع صوتي الخاص لأول مرة، وأول عشاء أمضيته مع شباب من الجيش السوري الحر في الزبداني أوائل السنة الماضية، واستشهاد الصديق غياث مطر واعتقال يحيى شربتجي، وآخر مكالمة استقبلتها من قريبتي وزوجها الضابط العسكري، واعتصام البرلمان الثاني، واعتقال رفيقتي من بين يديّ، واستشهاد باسل، واستشهاد أيهم، واستشهاد نضال.

إلا أن هناك أحداث لم تسجل على الرزنامة، متى احتُلَ المكان/الحيز العام الذي سبق وأن استعدناه؟ متى أصبح للعسكر والسلاح كل هذا الصوت؟ ومتى اختفت أصواتنا مرة أخرى؟ لا أذكر.

تستمر التظاهرات الشعبية في سوريا إلى جانب المقاومة الشعبية المسلحة، هل ترين بأن الأخيرة على أهمية دورها قد أدت إلى تراجع في مشاركة المرأة في الفضاء العام الذي تسمح به الأولى (التظاهرات)؟

لاشك أن «العسكرة» قد سحبت بعضاً من إنجازات المرأة السورية التي نجحت في تحقيقها منذ بدء الثورة. وعززت البيئة العنفية التقليدية الطاردة للنساء. عندما يعلو صوت السلاح لا يبقى هناك مكان للنساء أو للأطفال، ولنكن عادلين/ات، سحبت العسكرة أيضاً إنجازات الرجل السوري الذي وجد في فعل التظاهر مواجهة مع العنف الشرس للمقابل/الآخر، التظاهر والرقص والغناء الفعل الإنساني والحضاري الذي تميزت به الثورة السورية، رفع الأغاني والاهازيج بوجه الموت هو فعلٌ كان ممكناً للرجال أيضاً في بيئة قائمة أساساً على العنف والعنف المضاد المستتر غالباً.

يشن النظام حملة منظمة للتحرش بالنساء و/أو اغتصابهن، أولاً، هل يمكن الجزم بوجود هذه الحملة. ثانياً، ما هي الوسائل الضرورية لرعاية المعتدى عليهن في ظل استمرار بعض التقاليد المسيئة إليهن من ناحية عزلهن أو تخجيلهن إن لم نقل أسوأ من ذلك؟

حملة الاعتداءات على النساء السوريات موّثقة من عدة مصادر، ولو حُسب غالبها على جهات معارضة. أجد من الصعب إنجاز تقرير حيادي عن هذه الاعتداءات بسبب عدة عوامل: أهمها العامل الأمني والعامل الثقافي والتقليدي. على الأرض بدأت هذه التقارير بالوصول منذ بدء العملية العسكرية في بابا عمرو وحمص بشكل عام. الأساسي في موضوع الاعتداءات يندرج ضمن محورين: الاول هو المعتدي وتجريمه، ليس علينا الانتظار لسقوط السلطة الحاكمة في سوريا لمحاكمة المتورطين بل يجب تجريم الاعتداءات بشكل واضح ورادع للمعتدين. المحور الثاني هو: الضحايا، إلى الآن لا يوجد جهة محاسبة عن عملها ومُسائلة عنه وتعالج وضع الضحايا من حيث توثيق الاعتداءات ووضع خطط متابعة لأوضاعهنّ من حيث الحماية (من المعتدين وأحياناً من الأهل أنفسهم) ووضعهنّ الصحيّ والنفسيّ. العاملون والعاملات في هذا المجال هم وهن أفراد أو تجمعات صغيرة، ومع الأسف ظهر من استغلّ هذه الجرائم لمآرب سياسية حيث استُخدمت الكثير من الشهادات الخاصة والتي لم تعط صاحباتها الحق بالتصرف بها لجهات سياسية معارَضة لتجريم النظام. هذا بالإضافة لحالات متاجرة بالضحايا في الدول المجاورة لسوريا عند محاولاتهنّ اللجوء إليها مع عوائلهنّ. الشبكة الاجتماعية المؤهَّلة لمساعدة النساء في حالات مشابهة شبه معدومة، الآن الفرصة هي فرصة ذهبية وسانحة لمكوّنات المجتمع المدني، المهتمة بهذا الشأن، خاصة، من خلال التجمع والعمل على هذه القضية التي أصبحت كسرطان صامت ينهش حيوات النساء في سوريا.

هل كانت الحركة النسوية في العالم العربي أو في العالم، على قدر آمالك منها، وما هي الرسالة التي توجهينها لها بشكل عام؟

سامحني لست من مؤيدات «النسوية». أنا من مؤيدات الانسان. أنا دائماً لا أجد طموحي ضمن إطار حركات «نسوية»، بل الاندماج الحيوي والمحافظ على هوية المرأة ضمن الحراك الثوري/المجتمعي العام، أجد ان «النسوية» في المنطقة العربية خسرت معاركها الرئيسية، في ما عدا تونس، لعقود لم تستطع الحركات النسوية الدفاع عن قوانين تحفظ حقوق النساء أو تحميها من هيمنة المؤسسات الدينية على التشريع. بل على العكس كانت سلبية وانتهت بأن فصلت مشاركة النساء في المؤسسات بكانتونات مشوّهة يقيس البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بها (ويحتفي) بمشاركة النساء في المؤسسات الحاكمة. أعتقد أن الحركات المدافعة عن حقوق المرأة في المنطقة يجب أن تقف دقيقة صمت على نفسها الذابلة، وتعيد النظر بكل شيء خاصة في ضوء هذه العاصفة التي تضرب المنطقة. نقطة البداية هي الإنسان: الرجل والمرأة سواء.

سأتحدث عن سوريا، عمل النساء السوريات

في الثورة جاء مفاجئا لكثيرين، لكنه في الحقيقة لم يكن مفصولاً عن واقع النساء في سوريا الذي تحسن بشكل ملفت خاصة للفئة العمرية الشابة التي ازداد دخولها إلى المدارس والجامعات بينما ازداد تهميشها في سوق العمل والظلم في قوانين العمل وتوظيف مهاراتها. كل هذا كان تعبير عن المناخ السائد للمؤسسات السورية «الطاردة» نظرياً وعملياً للنساء ومشاركتهن (وبدقة أكبر طارد للإنسان بشكل عام). فاجأت السوريات أنفسهنّ ومجتمعهنّ والعالم عندما نزلن ضمن بيئاتهنّ الأكثر تقليدية: مثلا، داريا ضمن مظاهرات صاخبة بالغناء والرقص، لم يستطعن الرقص ربما في كلّ مكان لكنّ صوتهن كان عالياً جداً، الحراك السلمي والمدني الاقوى: في داريا، وحلب، وحمص، ودمشق، والسلمية كان متزامناً مع مشاركة نسائية عالية وفعّالة. كانت ولا زلت أكثر المواجهات شدّة في الميدان الدمشقي وفي جامعة حلب حيث ساهمت وتساهم الشابات بإنقاذ الشباب من أيدي رجال الأمن. مشاركة الطالبات في الحراك الطلابي كان حيويا خاصة تنظيمياً هذا شيء مع الأسف قلّما تتم الإشارة إليه، وبعد أن تعسكر الحراك تقلّص هامش عمل النساء مع أن بعضهنّ بقين بكل إصرار في الميدان، بقي للنساء العمل الإغاثي والإنساني والطبّي. لن أبالغ ان قلت أن نسبة كبيرة من ٤ مليون مهجر/ة داخل سوريا يعتمدون/ن بمعيشتهم/ن وتعليم أطفالهم/ن على شبكات إغاثة قائمة بمعظمها على عمل النساء. ليس هذا فقط، بل العمل الصحافي والأدبي والثقافي خاصة الالكتروني للسوريات أثر كبير فيه. الأجمل والأكثر إنسانية هو عملهن الصعب التوثيق في السلم الأهلي والمصالحة، أعرف الكثير من الشخصيات النسائية المهمّة في سوريا يقضين جلّ وقتهن في التوسط بين القرى المفترقة أو المتقاتلة وحلّ حالات الخطف المتبادل.

تستعمل بعض الصفحات الفايسبوكية في سوريا أو في دول أخرى كمصر أو تونس صورا محورة تبيّن الرؤساء على صورة امرأة أو مثليّ، كيف ترين هذا الأمر، وهل من شأنه إعادة إنتاج السيطرة الذكورية وتمجيدها؟

لا أجد حاجة في «إعادة التمجيد للذكورة» فهي لم تسقط بعد! بالطبع هذا الأمر هو تعزيز لهذه الصورة الغالبة لمجتمعاتنا، من ناحية كانت بعض مكونات الثورة في سوريا تحاول فرض قيود على النساء المشاركات في الفعل الثوري من ناحية الملبس أو التصرف في المظاهرات مثلاً بحجة «الحفاظ عليهنّ» لا يجد هؤلاء أي مانع من استخدام صورة لامرأة، حتى بحجاب، لتركيبها على وجه أحد رموز النظام كـ«حريمات».

تقريبا ينقسم موقف الأحزاب اليسارية في سوريا ولبنان وبقية دول العالم، حيال الثورة السورية، منهم من يقف إلى جانبها، ومنهم إلى جانب النظام، كيف تقرأين هذين الموقفين، وما هو المطلوب بعد من القسم المتضامن؟

الموقف الذي أخذته بعض قوى اليسار التقليدية في سوريا ولبنان هو تعبير عن حال هذه القوى، وأزمة الهوية التي تعتريها منذ أكثر من عقدين من الزمن. يدفعني هذا السؤال إلى سؤال آخر: ما هو هذا اليسار في سوريا ولبنان؟ موقف اليسار هو تعبير عن أزمة الهوية التي تعتريه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، بل أكثر. أزمة تعبّر عن افتراق «غير طبيعي» عن الناس واقتران بمجموعات سلطوية وفئوية تحت مبرر واحد: الموقف من «الإمبريالية الأميركية». قريب من منطق النظام السوري، اليسار في سوريا ولبنان يعرّف نفسه بالموقف من الخارج: أميركا، روسيا، وإسرائيل. بوصلة كاذبة! على الجهة الأخرى، أجد الكثير من الحركات الجديدة ذات المزاج اليساري التي وقفت وقفة ضميرية حقيقية من الثورة السورية ومن التغيير «الزلزالي» الذي يجتاح المجتمعات العربية ودوافعه الاجتماعية والإقتصادية. المطلوب أيضاً تصعيد وتعبئة المجتمعات العربية والمجاورة لسوريا للوقوف بموقف شعبي واضح وبنّاء مع السوريين والسوريات الذين واللواتي ينتظرون وينتظرن من الشعوب العربية موقفاً واضحاً قبل أي موقف من حكوماتها التي لا تعبّر عنها.

يتضامن العديد من المناضلين والمناضلات داخل الثورة البحرينية أو في الحراك الشعبي في السعودية مع الثورة السورية ويعتبرون ويعتبرن أن الثورات التي تعم المنطقة هي واحدة ضد الظلم والاستغلال الاقتصادي، في هذا الإطار كيف ترين هذا التضامن من الثوار والثائرات في البحرين أو السعودية؟

تضامن البحرينيين/ات والسعوديين/ات مع المناضلين/ات السوريين/ات هو أمر حيوي وسيشكل داعمة للتغيير في كل المنطقة. خاصة عند الأخذ في الاعتبار الأطر الطائفية التي تحاول الأنظمة الحاكمة في المنطقة فرضها على حركات التغيير في مجتمعاتها. هذا التضامن أعتقد سيأتي بأطر جديدة لتعريف العلاقات بين هذه المجتمعات وإعادة تعريف الأفراد/المجتمعات على بعضها البعض. الأمر الرئيسي هو أن ما يجمع حركات التغيير في المنطقة هائل: الأسباب، التوقعات وقد تكون أيضاً النتائج والأهم أن يرى هؤلاء أن ما يستطيعون فعله حقا قد يؤسس لثورة «عقل وفكر» جديدين في المنطقة، وقد تعيد هذه الثورة إعادة رسم المنطقة بأكملها.

المميز في الثورة السورية هو أنكم/ن كما واجهتم/ن وتواجهون/ن النظام، تفعلون الأمر نفسه مع المعارضات ومع تجاوزات بعض الكتائب داخل الجيش السوري الحر، وجبهة النصرة، من هنا ما هو البديل الذي ترينه للأطراف المشار إليها؟

البديل، كان ولا زال، هو حركات سياسية يكوّنها الحراك القائم على الأرض. إفلاس المعارضة السورية وتهلهل معظم مكوناتها السياسية التي أقيمت بعد الثورة كان الضربة الأقسى للثورة، وإحدى أسباب تحولها العسكري هو عدم قدرة هذه «المعارضات» على التقدّم ببرامج أو حلول أو اقتراحات ولم تجد لنفسها دوراً حقيقياً في الثورة لنجدها أخيراً لا تقوم الا بالتشويش على مكوناتها الحقيقية، بل وقامت بعض هذه المكونات «فعلياً» بمحاولة سرقة الثورة والانقلاب عليها بدءاً من الفساد بالتمويل وصولاً الى رفع شعارات وتقديم طروحات لا تعبّر عن الثورة أو المصلحة العليا لسوريا. الأسوأ هو أن لا أحد من هذه المعارضات رفع الحدّ الأدنى من خطاب الثورة الموحد: «الحرية والوحدة بين مكونات الشعب السوري»، الحد الأدنى الذي كان سيحافظ على التماسك والثقة الاجتماعيين الذي مزقهما عنصرية وطائفية (وذكاء) النظام ولا مسؤولية المعارضة. أما بالنسبة للمكونات العسكرية فإن الفوضى التي تعم الفصائل تعبّر عن تشرذم المعارضة وعدم قدرتها على توحيد العمل العسكري وقوة معبّرة عن عنف وبطش النظام، من هذا المنحى فإن عسكرة الثورة هي خطر كبير على سوريا القادمة، هذا يجعل احترامها للمدنيين ومساءلتها من قبلهم مهمة شبه مستحيلة. حتى إنّ بعض الفصائل/الكتائب تكونت في مناطق لم تشهد عملاً ثورياً ومدنياً وسلمياً مما أدى إلى تطرف هذه الكتائب وأضعف عملها لتحصين البيئة الأهلية للثورة بل الاتجاه نحو العمل العسكري نفسه فقط.

يقال أن الطريق إلى النصر هو الخط المباشر، ما هي معالم هذا الخط، وكيف يمكن له أن يمر في بيروت أو القدس أو في الرياض...؟

الثورة التي ستفتح أبواب التغيير في المنطقة لن تكتمل إن لم تمر في السعودية أولاً أو أخيراً. أما فلسطين فإن الشباب الفلسطيني يخوض ثورته منذ سنين إلا أنه لم يبق أي من الأنظمة الممانعة والمصالحة لم يتآمر عليها. أهم ما قدّمته الأنظمة الحاكمة في المنطقة لإسرائيل هو إضعاف الداخل الفلسطيني وتفتيت المقاومة الوطنية الفلسطينية. لا ربيع عربي إن لم يكتمل في السعودية، النظام الحاكم في السعودية هو حامي الرجعيات في المنطقة والشباب السعودي الذي نلتقي به يفاجئنا، فالرغبة بالانعتاق ناجزة.

سنتان، سوريا أو النضال المستمر

يستمر الشعب السوري في نضاله منذ سنتين حين بدأت السيرورة الثورية في سوريا ضد نظام الأسد الديكتاتوري والإجرامي. ومن الضروري التذكير أن السيرورة الثورية في سوريا، التي تتميز من دون شك بخصائصها كما هو الحال في بقية الدول، تندرج ضمن ديناميات الحراك الذي يعم المنطقة والتي انطلقت بفعل غياب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والممثل بشعار «الحرية والكرامة». ليست حربا أهلية طائفية أو نزاعا بين طرفين متساويين كما تدّعي وسائل الإعلام الغربية وهي ليست مؤامرة دولية ضد نظام الأسد «المقاوم المزعوم» أو كما يدّعي بعض «الرفاق». الحركة الشعبية في سوريا ما انفكت ترفض الطائفية وتصر على إرادتها بإسقاط نظام الأسد من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، عادل وخالٍ من أي تمييز. شعار «الشعب السوري واحد» والذي لا زال ينتشر في مختلف أنحاء البلاد، في وقت أصدرت التنسيقيات المحلية العديد من البيانات المناهضة للطائفية، تثبت إرادة التحرر عند أجزاء واسعة من الحركة الشعبية السورية.

في نضال الشعب السوري الحالي والمستمر ضد النظام، يواجه الشعب السوري تحديات أخرى. فما يسمى بمساعدات دولية وإقليمية الذين يطلقون على أنفسهم اسم «أصدقاء سوريا» تريد فرض حلا من فوق بحيث يحافظون على بنية النظام وفق النموذج اليمني (من خلال استبدال رأس النظام والحفاظ على بينة النظام كما هي)، هذا الحل تؤيده دولا داعمة للنظام السوري مثل إيران وروسيا، أما في الجهة المقابلة، وعلى رأسهم السعودية وقطر، فيريدون تحويل هذه الثورة الشعبية إلى حرب طائفية لأنهم يخشون انتشار الثورة في المنطقة والتي ستهدد أنظمتهم ومصالحهم. والتحويل الثورة إلى حرب أهلية يخيف بقية شعوب المنطقة وذلك وفق المعادلة التالية: كل تغيير في المنطقة من شأنه أن يثير حروبا طائفية ونحن (الأنظمة العربية) نريد المحافظة على الستاتيكو، وبعبارة أخرى، الحفاظ على سلطتنا الديكتاتورية.

هذه الأنظمة التي تشكل أساس الثورة المضادة والتي تمول تنظيمات إسلامية متطرفة مثل جبهة النصرة، والتي تعتبر أيديولوجيتها طائفية ورجعية وعلى العكس تماما من روح الثورة، وتحاول ضرب وتحجيم دور المجالس الشعبية، في بعض الأوقات عن طريق العنف.

موقف الولايات المتحدة يعكس بالضبط هذا الأمر، فهي ترفض تزويد المجموعات المرتبطة بالجيش السوري الحر بالأسلحة في حين تعطي موافقتها على شحنات الأسلحة المرسلة من دول الخليج إلى المجموعات الإسلامية المتطرفة وغير المرتبطة بالجيش السوري الحر في أغلب الحالات. المقاومة الشعبية المسلحة تمثل وسيلة مهمة للشعب السوري ومن الضروري دعم مكونات الجيش السوري الحر، الذي في أغلبه ينقصه السلاح والموارد المالية، ويندرج ذلك ضمن روحية الثورة وإرادة إقامة نظام ديمقراطي عادل، بشكل لا يميز بين الأديان والطوائف والإثنيات أو الجنس...

الوعود الشفهية التي أطلقتها بعض الدول الأوروبية مؤخرا بما خص إرسال السلاح لم تتحقق حتى الآن، مثلما حصل مع المساعدات والوعود السابقة التي لم تسلم.

كل هذه التهديدات لها ذات الهدف: منع التغيير الجذري من القاعدة الشعبية الثورية في سوريا. وهذه التدخلات الأجنبية والتهديدات الداخلية ترى التنظيم الذاتي للجماهير الثائرة التي أنشأت وطورت مجالس محلية في عدة مناطق من البلاد، على مستوى القرى والأحياء والمدن. المجالس المحلية هي العمود الفقري للحركة وللمقاومة، نظرا لدورها المهم في تنظيم التظاهرات، والمساعدة الإنسانية، واستقبال اللاجئين واللاجئات، وتعليم الأولاد. في المناطق المحررة من سيطرة النظام، تقوم المجالس المحلية بتأمين الحاجات الأساسية للشعب.

المجالس المحلية وبالتنسيق مع المقاومة الشعبية المسلحة تستمر في تشكيل أساس المقاومة ضد النظام، وأي تهديد لهذين المكونين يشكل تهديدا للحرة الشعبية وبالتالي للسيرورة الثورية.

أمام هذا الوضع، الشعب السوري يستمر في مقاومته ونضاله المتواصل من أجل تغيير جذري ويرفض كل أنواع التدخلات الخارجية التي تريد الحفاظ على بنية النظام كما شاهدنا في العديد من التظاهرات التي رفضت مبادرة الحوار التي أطلقها رئيس الإتلاف الوطني السوري معاذ الخطيب مع النظام. فخلال مظاهرات جمعة ٨ شباط ٢٠١٣، حيث رفع العديد من المتظاهرين والمتظاهرات لافتات كتب عليها «نحاور فقط على رحيل النظام». والشعب السوري لن يقبل بأقل من ذلك.

وفي الوقت عينه، ترفض الحركة الشعبية الخضوع لأي شكل جديد من الاستبداد الذي تفرضه مجموعات كجبهة النصرة وغيرها في المناطق المحررة. فهجمات هذه الأخيرة ضد المجالس المحلية تمت إدانتها وقاومها السكان كما حصل في بستان القصر في حلب وفي مدينة الميادين الواقعة في شرقي سوريا، حيث تظاهر السكان واستمروا في التظاهر بهدف الإعلان عن رفضهم لفرض الشريعة الإسلامية وطالبوا برحيل الجبهة عن المنطقة، وذلك بعد أن أنشأت الجبهة هيئة شرعية وشرطة دينية بهدف إدارة شؤون المدينة، وذلك بحسب بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. كما تمت إدانة الأساليب التي تعتمدها جبهة النصرة، مثل العمليات الانتحارية من قبل أطياف أساسية من الحركة الشعبية في سوريا.

ومن الواضح أن كل مجموعة، علمانية أو دينية، تريد إقامة نظام ديكاتوري جديد ويتعارض مع السيرورة الثورية سيتم مقاومتها وكنسها على يد الجماهير الثائرة.

هذه الثورة اليتيمة من الدعم الإقليمي والدولي لن تحطم معنويات السوريين والسوريات الذين واللواتي يتابعون ويتابعن نضاله بشكل مستمر من أجل الحرية والكرامة ووجه القمع الرهيب. انتصار الثورة السورية سيسمح بتطور الأوضاع الثورية في الدول المجاورة وسيعمق السيرورة الثورية في بلدان أخرى. مقاومة وشجاعة الشعب السوري هو مصدر إلهام لكل الثوريين والثوريات الذين واللواتي يصارعون ويصارعن من أجل عالم أكثر عدلا، ويتطلب تضامنا مع الشعوب الثائرة على مستوى عالمي. كل النضالات مترابطة وانتصار شعب من أجل تحرره سيكون له آثارا ليس فقط على الصعيد المحلي إنما أيضا على الصعيد العالمي. وفق هذه الدينامية يتجسد مفهوم الثورة الدائمة.

كما كانت الحال منذ سنتين، يستمر الشعب السوري بهتافه «الشعب السوري ما بيذل».

عاشت الثورة السورية! عاشت الشعوب الثائرة!

جوزف ضاهر

المجلس المحلي يدير بلدة معدان متفوقاً على ضعف الإمكانيات

السوريون يتمرنون على الديمقراطية في المناطق المحررة... إدارة ذاتية بأيدٍ محلية تردّ على «المخوفين من الحرية»

معدان ترد على المنذرين بـ«فوضى الحرية»... المجلس المحلي يدير البلدة متفوقاً على ضعف الإمكانيات

مجلس محلي لقرية حدودية بريف إدلب

حلب «الحرة» تباشر بأول تجربة ديمقراطية.....٢٠ كياناً في «تأسيسية المجلس المحلي»

عميد منشق يعمل على تشكيل قيادة شرطة ومجالس محلية في دير الزور

لا تخلو المناطق «المحررة»من نماذج ناجحة لإدارة المجالس المحلية، ما يؤكد قدرة الشعب على تنظيم أموره في ردّ واضح على ما يحاول بعض الإعلام بثه منذراً ب»الفوضى القادمة».

ويأتي الجواب من ناحية معدان في ريف الرقة، على لسان مندوب المدينة المحررة– تقريباً–مصطفى نواف العلي، فيصف البلدة التي تتوسط مدينتي الرقة ودير الزور (تبعد ٧٠كم عن كلا المدينتين) على أنها «أنموذج يدعو للفخر بحسن الإدارة».

ويوضح أن المجلس المحلي يدير المنطقة رغم «الإمكانيات الضعيفة جداً» مشيراً إلى عدم تسجيل أي حادثة اختطاف أو عملية سرقه.

وأكد العلي مندوب المجالس المحلية في الرقة تأمين وحفظ صوامع الحبوب بالكامل، جيث» لم تُسحب ولا حبة قمح منها رغم الحاجة الهائلة للخبز هناك».

وأشار إلى حماية المجلس المحلي للدوائر الحكومية وحفظها كما هي وكذلك المدارس التي تجري فيها العملية التعليمية «رغم عدم وجود رواتب للموظفين والمعلمين» لافتاً إلى أن لجنة التربية في المجلس بدأت تعديل المناهج المعتمدة نفسها بعدحذف الفقرات التي تروج للنظام والبعث.

وكشف العلي أن البلدة تستعد الآن لاستضافة إحدى القنوات الفضائية لإبراز هذا الدور النموذجي في الإدارة للمناطق المحررة.

المؤتمر العام التاسيسي للمجلس المحلي في محافظة الرقة

المكتب الإعلامي في تل ابيض الحرة :

التاريخ ١٦–٢–٢٠١٣

– انعقد اليوم في مدينة تل ابيض الحرة المؤتمر العام التاسيسي للمجلس المحلي في محافظة الرقة ..

– حيث حضر المؤتمر ٥٠ عضوا ممثلا عن كل من الرقة المدينة و تل ابيض و سلوك وعلي باجلية ومعدان و الطبقة والكرامة والسبخة

– تم في المؤتمر بداية اختيار رئيس للجلسة وهو الاكبر سنا الدكتور حمد السلطان ومن ثم تم اختيار نائب ومقرر للجلسة و امين سر

– وتمت مناقشة اعمال المؤتمر واقرراها ومن ثم تم الاتفاق على نسب تمثيل كل منطقة وفق مايلي ١– الرقة المدينة وريف المركز ٢٧ عضو يحق له الانتخاب

٢– تل ابيض ٨ اعضاء

٣– الطبقة ٨ اعضاء

٤– معدان والسبخة ٤ اعضاء

٥– الكرامة ٤ اعضاء

– ومن ثم تم القاء كلمات المجالس المحلية لكل من « تل ابيض ومعدان والطبقة والكرامة وكلمة عن المجتمع المدني القاها تجمع شباب تل ابيض .

– واجريت الانتخابات بطريقة التصويت السري حيث رشح الى منصب رئيس المجلس ٤ اشخاص ونجح الاستاذ سعد الشويش ٢٥ صوتا .

– ومن ثم تم انتخاب نائبين للرئيس وفيما بعد تم التوافق على ١٥ عضو هم اعضاء المكتب التنفيذي و ٥ اعضاء اختيرو كـ لجنة مراقبة .

– وسوف يعقد مؤتمر صحفي اليوم يتم فيه شرح كل تفاصيل هذا الحدث الديمقراطي التاريخي .

– وتم اعتماد مدينة تل ابيض ك مقر مؤقت للمجلس المحلي لمحافظة الرقة حتى تحرير المدينة – وبعد ذلك القى الاستاذ سعد الشويش كلمة رئيس المجلس المحلي لمحافظة الرقة .

– اشرف على الانتخابات لجنة انتاخبات تم اختيارها من قبل المؤتمر بطريقة التصويت .

– المكتب الإعلامي في تل ابيض و تجمع شباب تل ابيض والامن الداخلي كانوا من المساهمين في عملية التنظيم لاول مؤتمر يعقد على ارض تل ابيض يخرج بكيان منتخب ديمقراطيا .

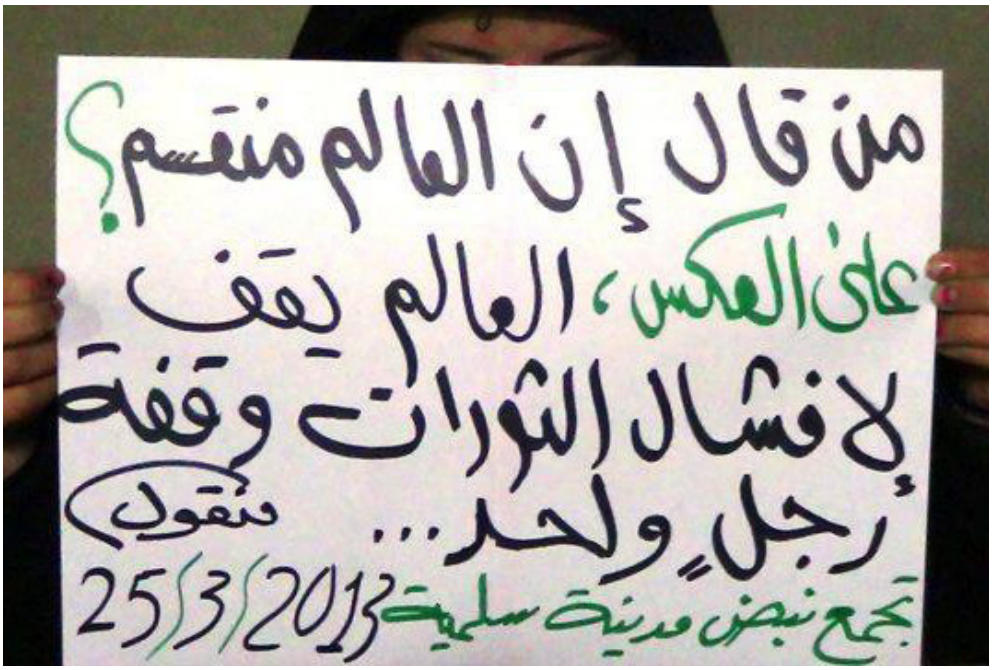

رأس العين – سري كانيه–

تجني أولى ثمار اتفاق المصالحة: مجلس مدني مشترك بين الحر و«PYD»

علمت «زمان الوصل» من مصدر مقرّب أن المجلس المدني المشكّل في رأس العين(سري كانيه) اجتمع أمس في المركز الثقافي.

وكشف عن تشكيل المجلس الذي يضم عشرين شخصاً، واختيار رئيسين له هما المهندس مرعي الحسن من قبل الجيش الحر، وخالد خلو –وهو بائع سيارات–من مجلس غربي كردستان التابع للـ(PYD).

وتم تشكيل عدة لجان منها الأمنية،والخدمية، إضافة إلى لجان الإغاثة والزراعة والقضاء والإعلام.

وبحسب المصدر فقد مثّل الجيش الحر في المجلس المدني كلّ من:

١– فهد رمانة (مدرس) وسجين سياسي سابق تابع للإخوان المسلمين ٢– عبد الكريم مجو (محامي) ٣– محمد موسى جندل (مدرس) سجين سياسي سابق بتهمة الإخوان المسلمين ٤– أديب شلوف (مهندس) ٥– محمد الخليل (مهندس)٦– خلف السائر (مدرس) ٧–عبد الله شركس (مدرس) ٨–وطه عبد الحي (مدرس).

أما ممثلو PYD ومجلس غربي كردستان في المجلس فهم:١–عبد العزيز ملا بشير (دهان) ٢–جميل حسو (بائع خضرة) ٣– خليل هساري (نجار بيتون) ٤– عبد الوهاب قاسمي (مدرس) ٥– مصطفى أبو آلان (صاحب محل) ٦– محمد صالح عطية (مزارع) ٧– جوان مصطفى (طبيب أسنان) ٨– خليل إبراهيم باشا (معهد طبي) ومن المكوّن المسيحي– عبد الأحد كركوز (مدرس).

ويأتي تشكيل المجلس المدني الذي يشمل كافة مكونات المدينة بعد الاتفاق بين الطرفين وتوقف الاشتباكات في راس العين أواخر كانون المنصرم.

وكان المجلس المحلي للمجلس الوطني الكردي قد اعترض على تفرّد (PYD)بقرار تشكيل المجلس المدني بالاشتراك مع الجيش الحر دون أن يتشاور مع شركائه في الهيئة الكردية العليا المشكّلة من (المجلس الوطني الكردي–ومجلس غربي كردستان). وطالب بتطبيق بنود اتفاق (هولير) الموقع بين الطرفين،بحسب البلاغ الصادر عن المجلس المحلي الكردي،وذكر المصدر بأن المجلس سيقوم بتوجيه دعوة للموظفين في كافة الدوائر العامة للالتحاق بوظائفهم خلال فترة أسبوع.

ويذكر بأن وتيرة عودة الأهالي إلى المدينة باتت تتسارع بعد التوقيع على الاتفاق بين الطرفين في ٢٠١٣/٢/١٧.

نص الاتفاق الموقع بين حزب العمال الكردستاني والجيش الحر

تم التوقيع على وثيقة بين قوات الحماية الشعبية YPG والجيش الحر في مدينة رأس العين–سري كانيه– اليوم بعد الاشتباكات التي وقعت بين الطرفين والتي بدأت بتارخ ٢٠١٣/١/١٦ وتوقفت بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٩ ليتشكل وفد للمصالحة من قبل ميشيل كيلو لتتوصل إلى النقاط المذكورة في الاتفاق (لا غالب ولا مغلوب)

بنود الاتفاق بين القوات الكوردية (وحدات الحماية الشعبية) وكتائب الجيش الحر في سري كانييه (راس العين):

١. اعادة انتشار القوات العسكرية وإزالة المظاهر المسلحة من المدينة كلياً.

٢. إنشاء لجنة متابعة ومراقبة مؤقتة مكونة من الطرفين بالتوافق مهمتها متابعة ومراقبة تنفيذ بنود الإتفاق.

٣. إنشاء مجلس محلي مدني يمثل مكونات المدينة بالتوافق، يقوم بإدارة كل شؤون المدينة.

٤. المعبر الحدودي يدار من قِبل مجلس المدينة.

٥. المجلس المحلي يمثل الهيئة السيادية في المدينة ويمنع تدخل القوى العسكرية في عمله مطلقاً.

٦. إقامة حواجز مشتركة بين وحدات حماية الشعبية والجيش الحر على مداخل مدينة سري كانييه (رأس العين)، ريثما تسلم إلى مجلس المدينة عندما يكون قادراً على ذلك.

٧. تسهيل وتأمين عبور الأشخاص والمواد والقوات من كل طرف عبر حواجز الطرف الآخر.

٨. التعاون والتنسيق بين الجيش الحر ووحدات الحماية الشعبية لتحرير المدن غير المحررة التي لا تزال تحت سيطرة النظام.

٩. المدن والبلدات التي لا يوجد للنظام فيها، الدرباسية عامودا وتل تمر وكركي لكي وديريك هي مدن محررة، ويعلن عنها ببيان مشترك من الطرفين.

١٠. وقف الحملات الإعلامية العدائية بين الطرفين.

١١. تعتبر المقدمة نبداً اساسياً من بنود الإتفاق.

التوقيع :وحدات الحماية الشعبية (القوات الكوردية) الجيش الحر

ذاكرة كفاح مستمر

الانتفاضة الكردية ١٢ اذار ٢٠٠٤

الانتفاضة الكوردية في ١٢ آذار ٢٠٠٤ كانت اهم الأحداث الممهدة للثورة الشعبية السورية الراهنة التي اندلعت ايضا في شهر اذار قبل عامين ، وخاصة بما عبرت عنه من نهوض لإرادة جماهيرية رائعة لا راد لها من اجل الظفر بالحرية والمساواة والعدالة.
عاش كفاح الجماهير الشعبية الموحد ، مهما انتمائها العرقي او الديني ، من اجل الانعتاق والحرية والمساواة وضد كل أشكال الاستلاب والاستغلال والتمييز.

الفلسطنيون في سوريا.... سوريون

في ما يلي إحصائيات بعدد الشهداء الفلسطينيين(السوريين) ضحايا دموية الطغمة الحاكمة منذ بداية الثورة إلى الآن، وتشير إلى سقوط ما يقارب الألف شهيد. لقد غمد الفلسطينيون بدمائهم انتمائهم للشعب السوري وثورته الشعبية، عاش كفاح الشعب السوري بعربه وكرده وفلسطينيه وأرمنه وتركمانه واثورييه وشركسه ورجاله ونسائه... وكل مكوناته ، من اجل سوريا الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

٣٥١ شهيد نتيجة القصف
غير معروف ٣٢
١٥٧ بالقنص
٣٢٨ باطلاق النار
٥٩ اعدام ميداني
٢٣ بالقصف
٢١ تحت التعذيب
١٤ مذبحة بحق عائلة
١٣ بالسحق
٥ بالاغتيال
٢ بتهديم المنزل
١٣ بالخطف والقتل
١ بالذبح
٢ بالحرق
٤ بسبب منع الرعاية الصحية والحصار
٢٧ بلرصاص الاسرائيلي
المجموع: ١٠٥٩ شهيد

الثورة المنسية

البحرين.. عامان من القمع والثورة

في الذكرى الثانية لاندلاع الثورة البحرينية، أضاف النظام البحريني شهيداً جديداً لقائمة شهداءها، الشهيد حسين الجزيري، الطالب في الصف الثاني الثانوي بعد أن أصابته طلقات قوات الأمن أثناء مشاركته في مسيرات الذكرى الثانية للثورة بمنطقة الديه، ليرتفع عدد شهداء الثورة إلى ٨٧ طبقاً لإحصاء تقرير مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي صدر في ١٤ فبراير الماضي.

شهدت الذكرى الثانية للثورة خروج الآلاف في مظاهرات شعبية حاشدة شارك فيها الغالبية من الشعب بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم. انطلقت تلك المظاهرات في جميع مناطق ومحافظات البحرين تحت شعار «باقون حتى تطبيق المطالب» ورفعت خلالها أعلام البحرين الوطنية ولافتات تؤكد على استمرار الثورة وتنادي بإنهاء الديكتاتورية وحالة الاستفراد بالسلطة وتسليم السلطة للشعب ليدير شئون البلاد وفق مبدأ «الشعب مصدر السلطات جميعاً».

وفي أقل من ساعتين على انطلاق احتجاجات الذكرى الثانية لبداية للثورة، تعرضت أكثر من ٥٠ منطقة بحرينية للقمع والبطش على يد قوات الأمن التي قامت باستخدام مختلف الأسلحة، ومنها المحرم دولياً، ضد المتظاهرين العزل الذين خرجوا للتعبير عن رفضهم للديكتاتورية نظام آل خليفة.

ووفقاً لجمعية الوفاق الوطني، امتنع العديد من المواطنين في البحرين بشكل طوعي عن إجراء أي معاملات حكومية أو معاملات مالية، و توقفوا عن أعمال الشراء و التبضع، إلى جانب الامتناع عن دفع الفواتير، والتوقف عن التزود بالوقود، وخلت المحلات التجارية والأسواق وأماكن العمل الرسمية من المواطنين، وسجلت بعض المؤسسات الحكومية انحساراً شديداً بل منعدماً في بعض الدوائر عن إجراء أية معاملة حكومية، استجابة لدعوة المعارضة للعصيان المدني والإضراب العام تحت اسم «إضراب الكرامة».

وبينما شهدت قرى المملكة مناوشات بين المتظاهرين وقوات الأمن أدت إلى سقوط طفل شهيد لم يكمل عامه السادس عشر، وعدد من الجرحى والمعتقلين، وقيام موجة من الإضرابات في أنحاء البلاد، كانت الحكومة تحتفل بالذكرى الثانية عشر للتصويت على ميثاق العمل الوطني.

أعلن العاهل البحريني قبل أيام عن بدء حوار وطني جديد، والذي يعتبر بمثابة حلقة جديدة في سلسلة مبادرات صورية لم يسفر أي منها عن نتائج حقيقية، وكان أحد أهم هذه المبادرات تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق فيما شهدته البحرين من أحداث بدأت مع بدء انتفاضتها في مثل هذه الأيام منذ عامين. وقامت هذه اللجنة في نوفمبر ٢٠١١ بإصدار تقرير في ٥٠٠ صفحة وثقت فيه الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، مما أدى إلى مقتل ٣٠ شهيداً، ومئات المصابين والمعتقلين، كما وثقت التعذيب وإساءة المعاملة الممنهجين للسجناء والمحتجزين، والتمييز الطائفي المتمثل في الفصل الجماعي والتعسفي للعمال والموظفين والطلبة، وكذلك وثقت اللجنة إفلات الجناة من العقاب على جرائمهم بعلم ودعم من السلطات حتى أعلى مستوياتها.

وبعد عامين مازال ما وثقته اللجنة المستقلة من انتهاكات مستمراً، ففي تقرير صدر في نوفمبر من العام الماضي بعد عام من صدور تقرير اللجنة المستقلة، تم رصد ٣ فقط من أصل ٢٦ توصية قد تم تنفيذها بشكل كامل، في حين نفذت ١٥ توصية بشكل جزئي، ولم يتم التقدم مطلقاً في تنفيذ ٦ توصيات هي في الواقع الأكثر أهمية، وتضم: محاسبة المسئولين عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة في حق الشعب البحريني، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، ومنع التحريض الطائفي، وتخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير.

جدير بالذكر أنه في الوقت الذي يطالب فيه الشعب البحريني بوقف التجنيس السياسي الذي تمارسه السلطات السنية ضد الأغلبية الشيعية بمنعهم من الالتحاق بالجيش أو تقلد المناصب القيادية، تستقدم السلطات الأجانب السنيين وتمنحهم الجنسية مع إعطائهم كامل حقوق المواطن البحريني السني، وإقامة الملكية الدستورية عن طريق صياغة دستور جديد للمملكة يتم بموجبه انتخاب الحكومة من قبل الشعب بدلا من النظام الحالي.

إن مطالب الشعب البحريني تمتد لأكثر من قرن من الزمان، ولطالما قابلها النظام بسياسات القمع أملاً في إخماد صوت الشعب الثائر، لكنه لم يدرك بعد أن عامين من التضحيات جعلت من المستحيل أن يتنازل الشعب عن حقه، فالمطلب واضح وهو إرجاع الحق المصادر لصاحبه وهو الشعب، ذلك الحق الذي لن يقبل المساومة أو التراجع.

رضوى ياسين

الجماهير العراقية تنتفض ضد المالكي

مظاهرات يشارك بها مئات الآلاف من العراقيين تجددت المظاهرات العراقية بخروج ما يقارب ٥٠٠ ألف متظاهر في عدد من المحافظات العراقية وللجمعة الثامنة على التوالي، حيث طالب المتظاهرون، الذين يشارك عدد منهم باعتصام دخل شهره الثاني، بإقالة رئيس الوزراء نوري المالكي والغاء قانونيّ اجتثاث البعث ومكافحة الإرهاب.

ورفع المتظاهرون في مدينة سامراء الواقعة في محافظة صلاح الدين لافتات كتب عليها «لا معنى للحرية في وطنٍ مجرموه أحرار»، في جمعة أسموها «بغداد صبراً نحن قادمون». وفي وسط سامراء ندد المتظاهرون بممارسات تضييقية لحكومة المالكي تمثلت بمداهمة جامع الإمام أبي حنيفة في الأعظمية، وإغلاق الطرق أمام القادمين إلى بغداد، والتضييق على أحياء معينة فيها، وخصوصاً الأعظمية مع انتشار أمنيٍ كثيف.

تأتي التظاهرات الحالية امتداداً لاحتجاجات كانت قد بدأت منذ بداية عام ٢٠١١ ومع ثورتي مصر وتونس، حيث انطلقت شرارة الحراك الثوري في العراق بخروج الآلاف من الجماهير العراقية المحرومة من أبسط وسائل العيش، والمقموعة من قبل شركاء الأمريكان والميليشيات الحاكمة الدينية، ومن فقر وبطالة وسط انعدام الخدمات الأساسية، وبعد عشر سنوات منذ بدء الاحتلال ونهب ثروات البلاد، تضاعفت معاناة الشعب، فيما عمدت حكومة المالكي لاستخدام القوة بإطلاق النار علي المتظاهرين والقبض على نشطاء العمال والحركات الجماهيرية رداً على موجة التظاهرات التي شملت عدة مدن عراقية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قامت ببعض الإصلاحات، فهدأ الحراك الثوري قليلاً وقتها لكن النار ظلت مشتعلة تحت الرماد تنتظر اللحظة المناسبة للتحرك من جديد والاشتعال في وجه النظام الرأسمالي الطائفي.

ورغم القمع والتشديد الأمني الذي تفرضه الحكومة، إلا أن بخروج مظاهرات عارمة منذ ٢٥ ديسمبر الماضي من مدن متفرقة بالبلاد شمالاً وجنوباً جاء التحرك قوياً وأكثر وعياً، وقد اتسعت مطالب الجماهير الغاضبة مطالبة بإلغاء قانون ٤ إرهاب، هذا القانون القمعي شبيه قانون الطوارئ في مصر الذي استخدمته السلطة لقمع كل من يعارضها واستخدمته أيضاً ضد جميع الإضرابات والاعتصامات السلمية التي ينظمها العمال للمطالبة بمستحقاتهم وحقوقهم الاجتماعية.

لم تتوقف المطالب عند هذا الحد؛ فقد تطورت وزاد وعي الشارع العراقي فرفع المتظاهرون مطالب بإنهاء الطائفية والحكم الطائفي الذي يحكم العراق، كما رفعوا أيضاً مطالب إنهاء البطالة وزيادة فرص العمل المنعدمة في العراق.

إن مئات الآلاف من الجماهير العراقية أعلنت أنها ضحية النظام الطائفي والطائفية المسيطرة على المجتمع العراقي، ورفعت شعارات من أول يوم ضد الطائفية وتقسيم العراق، كما دعوا إلى توحيد البلاد والإخاء بين السنة والشيعة، العرب والأكراد.

يتضح من تواصل المظاهرات أن الموجة الثورية التي تشهدها العراق هذه الأيام تمتاز بطول النفس والعمق والارتباط بالمجتمع العراقي بشكل عام، ومن المتوقع أن تترك آثارها على المشهد العراقي. وهذا الحراك الثوري استطاع فرض ضغط قوي على نظام المالكي.

هذه اللحظة يمكن أن تكون مفترق طرق وكل الاحتمالات واردة، فيمكن تحويل هذه الاحتجاجات لثورة اجتماعية واسعة تغير النظام السياسي بأكمله في العراق وهذه ليست بالمهمة السهلة على الإطلاق. فإذا تحول الحراك الثوري في العراق إلى ثورة حقيقية، سوف ينعش باقي الثوارات المستمرة في المنطقة العربية الآن. ولن يتحول هذا الحراك إلى ثورة جذرية إلا بتجميع جهود كافة عناصر المجتمع العراقي الرافض للطائفية وللنظام الاجتماعي والسياسي القائم هناك، وجمع كل من المهمشين والعاطلين عن العمل جنباً إلى جنب العمال المهدرة حقوقهم وكل من يريد تغير النظام في العراق تحت راية واحدة.. راية الثورة العراقية.

محمد إبراهيم

الأحد ١٧ فبراير ٢٠١٣

البيان الختامي للملتقى الأول لليسار الماركسي السوري في أوروبا

عقد عدد من الرفاق و ممثلي قوى يسارية سورية لقاءهم الأول بتاريخ ٢–٣ من شهر آذار في مدينة بروكسل/بلجيكا. – و تداولوا حول التحدّيات المطروحة التي تواجه اليسار السوري المعادي للنظام الديكتاتوري والمنخرط في الثورة الشعبية، من حيث دوره في اللحظة الثورية الراهنة والمرحلة الانتقالية و في دوره المستقبلي.

وقد توافق المجتمعون على جملة من المبادئ العامة:

أولا: إن اليسار المناضل منخرط في الثورة الشعبية من أجل تحقيق أهدافها في الحرية و المساواة والعدالة الاجتماعية، ويقف بحزم وبلا تردد مع إسقاط النظام الديكتاتوري بكل رموزه و مؤسساته.

ثانيا : الانحياز لمصالح الطبقات الشعبية والجماهير الكادحة والمهمشين وإبراز دورها الثوري في المرحلة القادمة وتعزيز كل اشكال تنظيمها وإدارتها الذاتية.

ثالثا : تبني موقف حازم ضد الظواهر السلبية والمخاطر المحيقة بالثّورة ومنها الطائفية والعصابات المسلّحة واللصوصيّة والتكفيرية.

رابعا: رفض جميع أشكال التدخل الإمبريالي والإقليمي والرجعي للدول الحليفة للنظام وللدول التي تدّعي أنها صديقة للشعب السوري. لأن هذه القوى والدول تعمل على اجهاض أو احتواء الثورة بما في ذلك تحويلها إلى حرب أهلية طويلة الأمد.

خامسا :النضال من أجل توفير كل الإجراءات اللازمة لحل مشكلات التنمية والظلم الاجتماعي بتوزيع عادل وديمقراطي للثروات بسياسات تستند على استقلالية الإرادة الشعبية.

سادسا : الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ولكافة المكوّنات القومية، وضمان حقوق الرأي والمعتقد للجميع، ولاسيما إرساء مواطنة مكتملة وعلمانية جذرية تقوم على الفصل التام بين الدين والدولة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة و حماية حقوق الطفل.

سابعا : طرح القضية الوطنية وبخاصة قضية تحرير الجولان ،ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني العادل ضد الاحتلال والصهيونية، وكذلك دعم شعوب المنطقة والعالم لنفض السيطرة الإمبريالية عن أراضيها و ثرواتها.

ثامنا : بناء مكونات اليسار الثوري المناهض للنظام وتوحيدها في جبهة ثورية للقوى اليسارية، والعمل لاحقا بشكل تحالفي أوسع مع كل القوى الديمقراطية العلمانية الجذرية.

تاسعا : الحفاظ على وحدة الدولة السورية أرضا و شعباً.

عاشرا : اتفق المشاركون بالاجماع في نهاية جلساتهم على اعتماد تسمية ملتقى اليسار الثوري السوري في أوربا.

إن لليسار المناضل دوراً مركزيا في تنظيم اندفاع جماهير أوسع في السيرورة الثورية الجارية من أجل سوريا جديدة، يتمتع فيها المواطنون فعلاً بالحريات الديمقراطية والاجتماعية.

في ختام الاجتماع انتخب المؤتمرون مكتبا تنفيذيا من الرفاق التالية أسماؤهم:

سومر خليل، غياث نعيسة، معتز الزعيم، عماد عزوز، حسان زين العابدين. لفترة عام واحد.

بروكسل في ٣ آذار ٢٠١٣

http://permanentrevolution-journal.org/ar

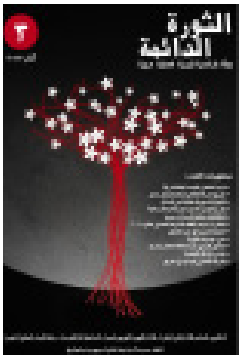

صدر العدد الثالث من مجلة الثورة الدائمة ، مجلة ماركسية ثورية لعموم المنطقة

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا